

10

20

30

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
شماره ثبت کتاب  
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
کتاب: نقد النقیح الرابع من المحقق النافع  
مؤلف: فاضل محمد (مقداد بن عبد الله السمری)  
موضوع: بعض وقایع در عهد الملک بن نصرالدین خوارزمشاهی (ع)  
شماره ثبت کتاب: ۱۶۰۶۴  
تاریخ ثبت: ۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
شماره ثبت کتاب: ۹۶۱۱



۹۶۱۱ ۹۶۲۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: کمد النقیح الرابع من المحقق النافع

مؤلف: فاضل محمد (مقداد بن عبد الله السمری)

موضوع: بعضی وقایع از عهد الملک بن محمد بن خاندان (عشیره)

شماره ثبت کتاب: ۱۶۰۶۴

تاریخ ثبت: ۱۳۸۴

۹۶۱۱

تکثیر شده

۹۶۱۱



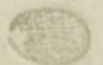
١٩

١٩



1

12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100





كتاب الشفيع في العلم



البيان

فلا يتم الحق وعلى التقديرين فوجه الحق للمعتصم أو أما العقل فقد يكون ضروريا وقد  
 يكون مستلزما لا يتبادر بالضرورة **أ** الاستصحاب وهو الحكم على وجوب الشيء أو عدمه في الحال للعلم بوجوب  
 وجوده في الماضي **ب** الأصل بها ما كان على ما كان **ج** أصالة البراءة وهي جهة ما لم يحكموا قبل خلافا  
 معقودا للموافقة وهو ما يكون في المصنوع أو في الحق والأقل لهما في الدلالة على خبر  
 لصواب **د** التفرع وهو المصنوع على علمه بقوله علم من أجل أنه إذا ثبت نقص فادخل وجبت العقل  
 في أصله **هـ** اتحاد طرق المسلمين وهو تعليل الحكم على وصفه في سبب التفرع ويعتبر  
 لكل أصل في وجهه **و** جميع ذلك الوصف كالحكم بغيره ذات البطلان في بها خبره المصدق الرجعية **ز** الزنا  
 على الحكم الوجه فالوجه لوجه لوجه **ح** وهذه الثلاثة ليست في حكم التفرع بل هي في حكم التفرع  
**ط** روايتهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في العلم بالاصول وعليه ان يقرعوا وكل  
 من الرضى عليهم لما تشعبت الاوهاء تفرقت الاثر التماثل في أهل البيت عليهم  
 السلام **ي** العقل على ما علمهم وعصيتهم والعقل على الحكم بطاعتهم ووجوب المشكك بغير نص  
 فانهم قرأوا القرآن وحجوا الاضليل فاحذوا ما نهيوا عنه وكونوا على ما هم عليه وان كان بغير نص  
 لما ثبت في الاصول من جواز العمل بخبر في أحد **ك** انهم عليهم السلام كانت اصولهم مختلفة في العلم  
 للعلمي لحسن قبول ما رواه من حديثهم فكان الروي هو اليقين هو اليقين وانما خبرهم عليهم السلام  
 في علمهم فلهذا كان الغالب في الرواية ما نقل عن هاء لا الشك في العقل عنهم قد يبلغ الى حد بعيد  
 العلم قد يفتقر الى وقد لا يبلغ فيكون خبر واحد وهو في صفات **ل** لصحة وهو الذي  
 يرويه المؤمن العدل عن مثله وهذا كذا ان يعلم في الامام **م** الحسن وهو الذي يرويه المؤمن  
 المتيقن من ذلك لا يبلغ تعدله من غير ذلك من مثله وهذا كذا الموثوق وهو يرويه الخائف العدل  
 كما في خبره المعتقد في الكذب المتقن عليه بالحق والشيخ رحمه الله كثيرا ما اشجع به في ذلك بين  
**ن** الضعيف وهو ما يرويه الخائف من قول او غير العدل **هـ** المستند وهو الذي تذكر خبره  
 به بصيرته اليقينية او الامام **و** المرسل وهو الذي لا تذكر خبره وانه اعم من ان لا يكون له اوريد  
 لبعض وهذا قد يكون من طريق الاول والوسط والآخر واعلم انه اذا اطلق في الرواية  
 قوله قالوا او غيره في العلم فالمراد به اليقين وهذا اصل خبره في العلم بالاصول والصدق في ادق  
 الرواية من روي عن كل من ائمتنا في الرواية عند اليقين في العلم بالاصول والصدق في ادق  
 انباء واذ قيل بانثني فالوجه في العلم بالاصول بالثبات فانه اذا اطلق اليقين او الحقيقة

فانما في الرواية  
 اطلاقها في العلم بالاصول  
 اطلاقها في العلم بالاصول

عليها

المصنف







وقيل على علم انهم فصل قس بن شاعة المادي **قوله** اما بعد اتى هذه فصل الخطاب  
فاني مؤيد لكل من احضر الخطيب الايراد الاحضار يقال وزد فلانا ووردا اي حضروا ورده  
عنه واستوره اي احضره والمراد هنا محضر ذلك الاحضار وحذف الضمير كثيرة واقامة اقل  
منها مقامها مع دلالة التنازع المعسود كتم في جواب قام زيد وحلافة التي حيد ومجلا  
التميم لما حصل من التقليل والذهب بفعل من الذهاب وهو المار ووردا والمراد هنا المروءة اي  
والمتبر من امتعت التي تعرف زيارته من تقصده ومجته من سعة والنجية الحسن وخير الخ  
او الشرا وغيرهما حسنة وعجبه اي مقومه وخير الكتاب وقفه تعويبه والظفر القوي  
فقطر بعده وظفره ايضا مثل الحشو والحى من ظفر الخشب من الانتخاب وهو الانتخاب  
ولم يخف كرمه ورطب حاله جاني خب من اصحابه اي خباياهم والشعب جمع شعبة اما  
الشعب وهي الاعضاء او السبل الصغير الواحد والمخاض جمع مخ وهو الموضع الذي كافي  
والاجازة الاداة والردية النكوة في الامور حوت في كلامهم بغيره والطلب مصدر بمعنى  
المطالب والاعداد من اوردت الجيش اذ امنت اليه مودة والاستعداد طلب للرد والاستعداد  
الامانة والارشاد الجاد ما في سبل المطالب والحق في حصول الشرائط وارتفاع المانع  
والسيادة الصواب والعقد من القول والعمل ورجل مصدر اذا كان يعمل بالبدل والعتد  
والعصبة المنة لفته والمراد هنا اللطف المانع من الخطا والخلل النقص في اقدار من قدرت المال  
في اعطيتهم غيري اي وافدة اي استغفرتهم قبل الكرم والجواد مترادفان وقيل بل الاول  
مع الثاني والثاني لامعه وعند اهل التحقيق الجواد افادة ما ينبغي للمعاني بل عوض وهذا  
اذا كان ما يذكر الا ما بان له طريقته ومع كليل فلم وقع التردد منه في موضع **اجيب**  
بان التردد لقادح الامانة وذكر عن منافع لقوله على ما بان في سبيل وفيه خطر لانه  
يذكر قيل وعلى قوله استهوي وكل ذلك عن من غير دليل ما اورد بعض السادة الفضلاء  
في حضرته **الحجة** وهو ان الجواد يعطي غير سؤال عند الاكثر وكيف يقول سبل جاد **اجيب** اما  
انه على القول بالترادف لانه يعطي فوق ما سئل فهو جواد باعتبار اعطاء الزائد **الحج**  
**الطهارة** وان كان له لبعة **هنا** اي في الكتاب لفته فالتن الكتاب ومثله كبت الفتوة  
اذ اجبت بالخرز من خيل هناك ان يكون مصدرا عن المفعول في هذا خلافا لاي معنى  
مكون المراد به المكتوب في الطهارة او يكون بمعنى ما يفعل به كالنظام لما ينظم به فيكون

اجاب

صلى الله عليه وسلم

معناه هذا الشئ الجامع للطهارة وعرفا كلامه جامع لما في شئ واحد حيا مختلفا في **الحج** الطهارة  
لها معينان لغوي واصطلاحي فالاول الراحة والظافة ومنه ان امرأته لا تطهر  
سنة تزهد والثاني يراد به الوضوء والغسل والتميم ولم يفرض المتقدمون لغوي  
عاجبه جامع واول من فرض شئ الطوسي ففرضه بالمسح بايديها افعال  
في الدين مخصوصة على وجه مخصوص واورده عليه انه مطبق اي فعل وقع في الدين على  
وجه مخصوص وقال في النهاية انها اسم لما يستباح به الصلاة واورده على طرده  
التزويج والبدن من الخسة وليس يطهره وعلى كسبه وضو الخاضع للجلوس فانه  
اصدق الوضوء عليه فتصدق الطهارة مع كونه لا يستباح به الصلاة **اجيب** بان  
لقولهم لقوله اسم نحو العقار هو الخمر ولا بد استراطة الطرد وانعكس هنا مع ان  
في السببية فلا يرد التقليل المذكور طريفا اذ هو ان له مانع لا سبب وكذا لا يرد  
اذا صدق المذكور رجاء لقوله من علمه روايه الخليلي اما الطهارة فلا ولكن في معنى  
وقيل في مصلاها ذكره وعرفها المصنف في الشرائع بانها اسم للوضوء او الغسل او التيمم  
على وجه له تأثير في استباحة الصلاة واورده انه تعريف بالوضع قد ورد في استعمال  
او المشكك وبالنقص بالوضوء الجرد فانه لا ينافيه بل قبله وبالخصوص في الصلاة  
مع عدم غائبة غيرها كالطواف والصوم ودخول المسجد وعرفها في الغرض  
غسل بالما اوضح بالتراب متعلق بالبدن على وجه له صلاحية السائر في العباد  
قوله غسل بالما شامل للوضوء والغسل وفي اوضح بالتراب ليدخل التيمم وفيه يتعلق  
بالرد في الخرج غسل التراب ومع الاواني بالتراب وقوله على وجه له صلاحية السائر  
في العباد لخرج الوضوء والتراب وسببه مما قد شرحت في مدخل وضو الخاضع  
والجود فان كل واحد منها بالنظر لانه مع قطع النظر عما عرض له وهو كونه وضو  
او غير ذلك فبعد قائله ان له تأثيرا في الطهارة ووردها بالصلاحية ليس الا  
وقوله في العباد ليشمل سائر غايات الطهارة وعليه سواء ان لم يشهده **الحج** ان  
خارج عن التعريف لانه ليس غسل بالما ولا مسح بالتراب لان المركب من غسل ومسح  
ليس يغسل الا لا يطهره ان لا اراد **الحج** بان ما قد فيه الغسل لا ينافي ان يغسل  
فيه بغيره **الحج** ان خرج عنه التيمم بالتحل لانه ليس غسل بالما ولا مسح بالتراب **الحج** ان

نصرف



اخراد بالتراب ما يقال الملة للبيان في المراد التراب او ما يقوم مقامه من غيره الاستبا  
وهو مظهر لان اعادة ما لا يعم من الملة غير جازية في التعريفات سلكنا لكن اذا جاز ان ا  
بالتدرب لهما معهما مظهر بالما او ما هو مقامه ولا حاشية في ذكر التراب  
التعريف للابضاح والتزديد في الشك فيبينها شاف المراد بالتراب المظهر في التراب  
وهو استقال الثقل فيبينها شاف المراد بالتراب المظهر في التراب  
اشوع او ذلك في ذكر هذا النوع من التزديد في التعريف مع تكلم يحصل المطلوب وهو معرفة  
المعرف فائدة اخرى في الاشارة الى حصة في اعمه والتاويل الى حصة ما ذكره الحنف  
المسترك فانه لا ياتي فيه الى شيء من فكر وللعلامة نصوا لدين الفاشي ومن اسره وجهه  
التعريف سوا الاث عشر في ذكره في الاشارة الى حصة في الاختار في تعريف العلم  
الشريعة الى كل ما امر به الشارع واحكاما كان او مندوبا ان يقال هو استقال مطلوب شرط ثانيا  
فلاستقل لبحث في المراد بالطين الما والتراب وفي كذا مشروط بالية خرج الزلة القاسية على  
و البدن والانية فانه لا شيء من ذلك مشروط بالية وهذا احسن ما قيل من التعريفات للطين  
انما يعرف بالطين الطاهر هناك ان القيد في مسمى في تصوره في وجهين اكونا معلومة من راء  
هذا الفن في كل من راء في تعريف صعب في تعريفها خصوصاً اذا قلنا انها مقولة بالشك في  
افرادها فان جم الامور المختلفة في التعريف الواحد عشر قوله و اركان اربعة الصنوع عايد الي  
الكتاب والركن قال الجوهرى ركن الشي جانبى الا هو قال الذى في كسبه وهو هناك كرك  
ويشعر والامر ان يكون الكتاب شاملاً على الابعاد لان الاقوى امر اضاني لا يعقل الامع شيء  
تضاف اليه والحق ان الركن هنا على مصطلح العرف وهو ما يقوم بالشي وان لم يكن في وانما كانت  
الاجرة لاذ الفقيه بحث في الطهارة عن امور خمسة اما هيئة الطهارة اقسامها ما يفعل فيه  
ما يطهره قواها وما يكون كذا في الاول لقب البعد ادرج بعضه في بعض فاوردنا في لاء  
الركن في اقسام كتاب الطهارة في اربعة لان اهم الفقه العبادات اذ هي المقصود من لاء  
الاختصاص بها الصلاة لكرار كراهية الكتاب العز في قوله في اول ما يبالي البعد عن الصلاة  
فان قبلت قل مع علم وان ردت رد سائر علم ووجهها مشروطة بالطهارة والشرط مقدم وطبعاً  
فقدمه وضعا لئلا يخالف الى صنف الطبع فان ذكر في الخطا قوله في الاولية للباية وانظر في  
المطلق والمضاف والاساس ما اصله ما يدل في اهم جمعه امواه ومبابة وانما جردنا وانما

التراب

بالشيء

د

اسم جنس لانه اذا اعتبر له اقسام باعتبار عوارضه جازية وكذلك قسمه الى طلق ومضاف  
واسار باعتبار ان لفظ الما لطلق على الملة لكن في المضاف فيجوز اقسامه الى اجسام غير  
مقرو ولا مظهر في السور باعتبار كونه حقيقة شريعية وان في المطلق باعتبار كونه  
مع انه ان الملة حقيقة وهو الما المطلق وحكم وهو الطهارة وشر وهو الطهارة  
وهذا الاثر تابع للحقيقة والحكم عندنا وعند السيوخ تابع لهما والثالث وهو عدم اقسامه  
في ملاءمة حقيقة الصلاة من حيث اليراد اذ عرفت هذا فنقول الفقيه بحث في المطلق  
امور ثمانية باعتبار حقيقة باعتبار طهارة باعتبار طهارة كونه مظهر  
غيره باعتبار ما خرج عن حقيقة باعتبار ما خرج عن طهارة ما خرج عن طهارة  
ما يرد على طهارة ما يبعد على طهارة وزاد بعض الفضلاء ما بين طهارة  
بحر اقسامه في الاصل المسحوق والعسلات للندوة امتثالاً عن الحقيقة فلم يعرف  
له المظهر هنا والحق فيما اقام من حيث المعنى فهو الغرض الثقل لما يع واما من حيث اللفظ  
فما ينبغي اطلاق الاسم عليه من غير قيد ولا يعم عليه عنه واما ملة الاعتبار في  
كل علم وهذا قوله في قولنا ما يسمى الملة الاسم فائدة وهي انما استندت الى طهارة  
اما الحقيقة لمقوله وحيلنا من الما كذا في اول البنات كقوله وانبتنا به جنات وجعلنا في  
او الطهارة كقوله في قولنا ما يسمى الملة الاسم فائدة وهي انما استندت الى طهارة  
في الاصول البحث في المضاف ايضا في حقه اما من حيث المعنى وهو ما استخرج من اسم او  
من جم به من اخرج من الحقيقة الثالثة او من حيث اللفظ وهو ما استخرج اطلاق الاسم على الا  
مع الغند ويصير عليه عنه الاسار جمع سور وهو الحقيقة فمعه قوله في قوله اذا شرب  
فاشروا وحكم لخوان ان كان طاهراً فطاهر وان شرب فنجس فاما الما المطلق فهو في الاصل  
بروح الحديث وبزبل الخبث هذا اشارة الى الموضع الثاني من الاعتبارات الثمانية فان حكمه  
بكونه مظهر استندت كونه طاهراً لا سخا له كون الجسد من بلاد النجاسة بل يزيل الجمل فيلانة طاهراً  
وامتبايان كونه طاهراً لمقوله تخلي كونه ما في الارض جميعاً واللام لا يختص بالرفع وانما  
يكون بالطاهر وامتبايان كونه طاهراً لمقوله تخلي كونه ما في الارض جميعاً واللام لا يختص بالرفع وانما  
هو المظهر افتره كونه من الاسم المقدس وقوله صرحنا في الارض مسجداً وطهوراً وهو  
نص في الباب اذ في اراد الطاهر لم يكن له من في الكلام وهذا من حيث ذكرناه في كذا العرف

التراب

بالشيء

المركب

والثالث



في هذه النسخة **قوله** في ابيات **قوله** وهو في الاصل **قوله** ان هذا الحكم لا يخلو  
في حيث في **قوله** لا يخلو وصف عارض وان النجاسة سبب طارئ عليه والاصل عدمه لا يخلو  
وعنه لما حدث اوتي والاصل فيه **قوله** قيل الحدث ما لم يترك بالحس والنجاسة ما لم يترك بالحس  
وقد نظر في البولي انما ليس عدم الراجحة حيث صح انه لا يترك بالحس وقيل الحدث ما  
في اليه والنجاسة خلافه وهو قريب **قوله** انفق الامة على ان المطلق لا يخلو على صفات خلقت  
النجاسة والسلبية فان من خواصه المطلقة ان يرفع الحدث بانفراجه لا بشرط فقد عرفت رفق  
مستقر الى ان يحصل حدث اخر فقولنا باقية على صفات خلقت اي من صدق الامر وغيره  
والطهر والراجحة وعدم الاستعمال على قول **قوله** وقولنا بانفراجه احتراز من قول بعض الفقهاء  
ان التبيد يرفع الحدث بشرط انفق النعم اليه وقولنا لا بشرط فقد عرفت احتراز من قول بعض  
من المسبب ان ما لا يرفع الحدث الا عند فقد المطلق غيره والتراب معا وقولنا رفق  
احتراز من قول **قوله** ان التبريد يرفع الحدث لكن لا رفق مستقر اليه حدث اخر لم يزل في وجد الما  
منه قبل حدث اخر فانه يتحقق حكم التبريد ويثبت حكم الحدث الذي كان قبله **قوله** وكذا نجس  
بالتبريد النجاسة على احد واصافه **قوله** هذا انما في الموضع الخامس اي ما يخرج عن طهره وهو  
النجاسة اي غلبتها عليه نجس فيضيق فاهية له في نه اوطعه او نجسته وهي الاوصاف المختلطة  
**قوله** وكذا نجس في نجاسة الى ان له اقساما فان كلا **قوله** لا يخلو بها الامالة اجزاء  
حسنا او خيرا فالاقسام اربعة **قوله** ما نزل من السماء **قوله** ما اذ بين النجس والنجس **قوله** ما من  
الارض **قوله** ما البحر **قوله** ولا نجس الحار كمنها **قوله** ملاقاة في قوله حال نزوله **قوله** هذا من جهة الموضع  
الخامس ونظيره ان المطلق اذا القه النجاسة ولا يستولى على من اوصافه الثلثة فله اقسام  
**قوله** ان يكون جارية هذا يكون طاهرا لا بالاستصحاب وهو شرط كونه ام لا اطلق الحكم **قوله**  
فقد بأكبره وهو ان يخلو تحت اطلاق قوله صا اذ اطلع للما كذا **قوله** لا يخلو **قوله** والاصل على التعليل  
وقال الشهيد ان جرى من مادة فلا شرط كونه ولا غيرها شرط وهو حسن وعلافتوك  
الكثير من الركابي الى اقف **قوله** تقرره وهو ظاهر ايضا على ما في الحديث المذكور وعنه **قوله** ما الخا  
اي الحوض الصغير والحمام اذا كان له مادة متصلة به وهو ايضا ظاهر بشرط **قوله** ان يكون له  
**قوله** كونه من على اختياره وهو الاصح لما قلناه من العمل بالمعروف وقت اطلاقه لا بشرط كونه  
**قوله** ان لا يقطع جريان المادة فيه انهم ان مع الشروط المذكورة لا بشرط ان يكون له على حصول ذلك

فالحكم واحد كذا قال الشهيد نا قلا فيه الاصح **قوله** ما الغيب حال نزوله وتقاطعه **قوله** وكذا  
يشترط المتوجريانه بل يكون طاهرا وان لم يخلو راية هشام بن سائر عن الصادق عليه السلام  
بالعليه فتصبيه السما فكيف فيجب التوب فقال لا بأس به ما اصابه من الماء اكثر واش  
**قوله** في **قوله** فقد شرط جريانه من الميزاب ليعصده بالجر يائنه ورواه هشام بن سائر عن  
علم ومثله رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى والاقوي **قوله** انقل من الراكد **قوله** ما البير و  
سما حكمها **قوله** ويجوز انقل من الراكد بالملاقاة على الاصح **قوله** المراد به ما نقص عن كونه  
وحيث يبين كذا لا ينفذ فانه ونه ونجسه من ذهب كافة العمل الا ان يفي عقل منا وما كان  
من الجمود فانها ذهبا الى طهارته واحتيا بقوله **قوله** خلق الما طولا لا نجاسة في الاما غير احد  
اوصافه ولا من الجنا اذا دخل على المفرد فان العوم والحياب **قوله** المنع من كون الاما هي الجنا  
بل للحدث كانه صورا منار على يرضاه بعض الباقين بالسر فقال **قوله** في موضع ما يقع **قوله**  
فقبل يارسول الله انها تقاعه الجنا قال خلق للملايخه اي هذا ان سلتا كذا لا يستل ان لام  
الجنا في المفرد في العوم وقد بين في الاصول سلتا كذا مستوخ بقوله صا ليدفع الما كذا لم  
الجنا خشا وهذا مدني والاولى كذا والمدني **قوله** في **قوله** وقد تكرر الروايات اشهرها  
الف ومياتر حل وفيه الشخان بالعزلة الروايات التي وقفنا عليها ست **قوله** رواية جميل  
برجابر عن **قوله** ثلثة اشبار في ثلثة اشبار وافقوا العيون **قوله** روايته ايضا عن علي بن  
دا عان فقه في **قوله** راع وشعر سبعة **قوله** عداسه بن المغيرة عنه **قوله** مرسل انه عن جدي  
**قوله** عن بن مسلم عنه **قوله** انه سقاها رجل **قوله** اي صبغ عنده المنة اشبار ونصف في مثله عرس فله  
لسر ونصف في مثله عرس فافق بعضهم فيها السيد والشخ **قوله** لم يبقها عن بن يحيى وهو في  
**قوله** اس لم يرسلا عنه **قوله** الف ومياتر رجل وعليها الحجب **قوله** وشعر الشخان الرجل بالراقي  
وهو مائة وثلثون رجلا حجابين فانه في جيبه وهذه فاجزا متقاربان وكذا في  
رواه محمد بن مسلم الرجل على المي لانه لاذ ان رطلان بالعرلة وقال السيد في **قوله**  
مدني مائة وحسن ومثون **قوله** راعا ان اسوال وقع ببلد ينيه وما قاله الشيخان اقرب وهذا  
قوايد **قوله** انما في **قوله** ذكر يوكونه غدا او قريبا او حيا او ميتا حلاقا للبيد **قوله** في  
جعل الانية كالتبيل في الافعال بالملاقاة **قوله** ان كان ما وها كذا والباقين على خلافه **قوله**  
للفقهاء **قوله** يشترط فيه المي الحاد صدف المارفا على الجانف فافطعه من الجور لولا ان



بعض طاهرها خاصة سوى كانت كما اقل ولطهرها بكشط الملاية او غش منه الكثر او ملاقاته  
الغدير الخلكو لا ينجس لا تقرب سوى كان بالمساحة او وزن **قوله** ضبطه بالمساحة ان يكون  
ملكه اثنين واربعين شبرا وسبعة اثمان شبرا لان ضرب طول العرض حاصله اثني عشر شبرا  
وربع ستر وضرب العرض في ذلك حاصله ما ذكرناه اذ الثلثة في اثني عشر ستره وثلاثون والنصف  
اثني عشر ستره والثلثة في الربع ستره اثمان والنصف في الربع ستره **قوله** ضبطه بالوزن اما بالدرهم  
ففيه الف وستمائة الف درهم وسبعة الاف درهم واما بالمترا ففيه الف مترا  
وسبعة الاف مترا وما يتا مترا واما احتج بالملاية لان الرطل اختلف في الاستعمال  
زيادة ونقصه فاحتج بالضبط بهما فيختلف **قوله** في خمسة المير بالملايات في  
الطهر في التقيس **قوله** قل البير يجمع ما يقع من الارض لا يتبعها ما غائبا ولا يخرج عن مساها  
عن قارة الكلام حذف فقد به نجاسة ما البير وقد ندم في نجاسة بالنجاسة  
واختلف في نجاسته بخلاف الملاية من غاي النجاسة فقال الثلثة لم ينجس لطهارتها  
بالنرج عند ملاقاته نجاسته له من النجاسة وقد اهل البيت بطريق السنة والاحتج به في  
عكس سيل عن كثر من ان نرج منها لانه فان ذلك يطهرها ان شاء الله والاحتج ببيت  
في الخروج عن الواجب وهو يطهرها نصي من طهرها قل والاحتج بالامثال وحصل  
وقال ابن ابي عقيل وج في بيت ومه وو لانه لا ينجس لقول من ما ليس واسع لا ينجس في  
ان يغير لونه وطعمه او رائحته فيخرج حتى يذهب الرج وطهره لان له مادة حكيمة  
الافساده لا بالتغير وعلة بالمادة والمعلل مقدم على غيره وحكيمة وعنده بعض النجاسة  
القول بالطهارة مع وجوب النرج وهو ظاهر كلام الشيخ في بيت وهو غير بعيد عما بين الام  
مع احتمال ادله الاولين اتا ويل فان الفتوى بالنرج لا يستلزم وجوبه وتقدر وجوبه لا  
بنتا لم التقيس لوان كونه للتعبد وقوله يظهرها حمل الطهارة للنجاسة وادله النجاسة  
والقوله في الذي يبيد القول بعدم التقيس روايات كثيرة منها رواية علي بن جعفر عن  
موسى بن الحسن قال سألته عن بئر ماء وقع فيها زيل من عذرة رطبة او يابس الجمل او  
منها قل لا ينجس **قوله** ويترى بلوت البعير والثور والضب الجوزا وما اجمع هذا ان  
لا يوضع الشايع وهو ما يترى الى الطهارة ولمقدم هنا مقدمه وهي ان كل شئ من  
يظهر بالفتاكر عليه دفعة واحدة كان او كثر سوا كان او غير كان لم يكن نجسا لانه

ن  
سئل

قوله

ذلك ان كان متعذرا وزال البعير بذلك الا ان كان له زيل فلا ينجس الماء كذا خروفي  
زال فذلك والا فخره هكذا وكذا احكم الا لاجل ما في هذا ذلك الحسن او وقع الغث  
سائبا فيه او اتصاله بكناتصال امتزاج تام فان ذلك كل طهر اجماعا واذ لم يحصل  
بمن الا ربع ففيه مسائل **قوله** الحمام وما شابهه اذا جرت المادة على القليل النجس  
فيه فان ذلك طهر ايضا **قوله** اذا تفرق بعض النجس الى ارض او بعض النجس الى ارض او وقع  
وكان الباقي منه كذا وقع النجس والكثير او وقع في الابل والنحر واستهلكه فانها طهر  
**قوله** البير بالترج كما في هذه الثلثة ايضا اجماعا واختلاف في مسائل **قوله** لو لم ينجس  
حتى يبلغ ثرا والاص واراد رش وج في احد قوله يظهر لقوله اذا بلغ الماكر لم ينجس  
وقال الشيخ في قوله الاخر وقت ومه بعده استقوا بالمال الاولى ولان كل شئ اذا لاقى  
نجسا نجس فكل نجس والمراد من الملة للنجس الطاهر لانه الاصل فيه **قوله** اذا زال النجس  
من قتل نفسه او طهره فانه قيل يظهر والنجس عدمه لاصاله بقا ما كان ج الما القليل الكثر  
اذا علاه كبر قل لا يظهر لعدم المازجة النجاسة وقيل يظهر للاتصال وصدق الكثير  
للنجس اذا عرفت هذا فقد ظهر ان ما البير ميان سائر الملباة وطهره بالنرج اجماعا  
وتساويا فاما بعد ذلك من المظهرات فتر النرج نارة يكون النجس ونارة يكون للنجس والاول  
موجبه سبعة ثلثة من كلام المتع يدل على عدم الوقف فيها وهي الحبر والثور والخنزير  
قال الاثر والاشهر هو ذلك وقال بعضهم ان الثور استباح حصل بالبيع وهو غلط  
فانه ورد في رواية عبد الله بن سنان صرحا لا مشبهاد قالا الصدوق في المغيرة في النجس  
عشرون دلو والاشهر خلافه بل يترج للنجس وهذا في ابي البعير اسم المذكور والاشهر كالاشهر  
للرجل والملة **قوله** الثور اسم للبعير المذكور من البقر فلا ينجس له الا في مفردا وان دخل في  
لا فرق في النجس بين قتلته وكبر حتى القطرة حتى الامم وفي بعض نسخ الكتاب وفي المسند  
وهو يدل على ما قلناه واما الانساب ففيه غلط **قوله** وكذا قال الثلثة في المسكات  
والنجس الشيع الفقهاء والمخني والدماء الثلثة هذه الاربعة عند المتأخرين في وقت ولذلك نسبها  
لما قال بها ومن ان عجم بذلك امسا المسكات فيقول له كل مسكخر وقوله في كل ما فيه  
عاقبة النجس من كبره ليس صرنا في الدعوى لانه شبيهة بشئ مطلق لا يدل على الاثني عشر كل  
وجه بل من الوجه المراد من المشبه به كقوله زيد الاسدي مشبه به في النجاسة لا مطلقا











عن البدر وقال الشيخ ثبت لم يجر استمراره في العضو فلو جرى الماء الذي على العضو لاحتسب  
لم يصحها غسل الجنابة صح عندنا لا عند الشيخ قوله فالمروي المنع ان احتسب الوضوء باللع  
فالعبرة سديده والا فلا ويلزم منه كون المبتدأ غير منجزه وحمل الاصل على العام **قوله**  
وفما يزال به الخبث اذا لم يغيره نجاسة قولنا ان بينهما النجس قال في طه هو نجس وقال في  
نجاسة الاولى وطهارة الثانية وقال في اذ ورد الملبس النجاسة فهو طاهر واذا وردت عليه  
لم يكن طاهرا ولا نجسا لانه ما قيل للنجاسة فيجب هذا في الغسل انما احببه الله  
للاحتياط فان ماها طاهر ملاقاته لم يلحقه بطهارته قبلها **قوله** عدا ما لا يتحاذر اية  
عبد الكريم بن عتبة الهاشمي عن من شرط ان يغتسل وطهارة من نجاسة نجاسة عدم طهارة  
نجاسة بعد اغتساله عدم بقدي الحل عبد الحميد وهو موقوف اقتضار بالرجعة على محلها  
والا ساكتها طاهرة عند اكمل الخبز والكافر الكافر في حربي ولا خلاف في نجاسته و  
والا في الاحتياط على نجاسته الا في العترة فانه عليه مكرها وروايات لا ينفك عنها  
فوق المسلمين فقال بن من نجاسة غير المؤمن والمستضعف وقال في طهارة دهم الا الحوائط  
والغلات واصناف الخبز والجمعة **قوله** لا ينجس نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة نجاسة  
على علمهم اشار من خالفه ولا يحمل على التقية الامع الدلالة **قوله** في يسور ما لا يتركه ولا  
النول بالنجاسة في يسور وكذا في المبطوط الا انه استثنى الطير والبهائم والوحوش وما لا ينجس  
منه من الائمة كالبقرة والغنم وجعل سورا لا تلحق بمكرها وقال في النجاسة  
وصح في طهارة وهو اختيار المصنف ومعه لاصالة الطهارة ورواية اني الغسل العباس قال  
كانت يا عبد الله علم عن افعه فضل المبرور المشاة والبقرة والابل والحمار والغيل والابل  
الوحش والسمك فلم يترك شيئا الا سائلة عنه فقال لا ينجس انتهيته الى الكلب وقال رجس  
لأنه من بفسله واحبب ذلك الماء غسله بالتراب وال من فتم بالماء **قوله** وكذا في سورا  
النول نجاستها الشيخ وكذا سورها وحكمه فذكر رجس الاحتياط وقال بن طهارة والنجس  
لادوية المتقصد **قوله** وكذا ما اكل الخبيث طاهر كلامه ان فيه خلافا وهو نظيره في  
المنزعي يقول بكراهته وفي قوله من خلوه من الملاقات من نجاسة فابره انه يكره في طهارة  
فنه او عني منه زوال العين وان لم يرد عليه ما عطف **قوله** في نجاسة ما لا يرد عليه الطير  
قولنا ان احملها نجاسة قال في طهارة نجاسة في وانه على من نجس من نجاسة طهارة في طهارة  
فصار الدم قطعاً فاصابناه هل ينجس من نجاسة فقال ان لم ينجس من نجاسة طهارة في طهارة

كان شيئا مبيها فلا يتوضئ منه وعلى من جعفر كان فقها عالما فلي لم يكن اسباب الماء الشربة  
عليه الحكم قد دفع له احتسابا انه على اصابة الماء وقال باقي الاحتياط بالنجاسة لانه ما قيل لاق  
نجاسة نجس والرواية لادوية لا ينجس لاحتساب اصابته الا اذا لم يصب الماء احتسابا كقولنا  
هو اول الماء يكون المراد ان لم ينجس اصابة الماء ينجس على اصابته الطهارة او اصابته عدم الاصابة  
وكونه نجسا عموما من حواله فان لم يصبه فابره وهي الاكل في الحكم بالنجاسة الطن  
بل يقين كما هو رأي من فان بين نقيض اصابة الماء وعدم نقيض اصابته واسطه هي طهارة اصابته  
وهي محل السؤال في علم الحكم بالنجاسة **قوله** ولو نجس احد الاثني ولم يصب احدهما احتسب  
منهما عندنا طاهرا وهو كما استشهد به من لم يلحق وجب احتسابهما مع الجهر ان استناب  
الحرام واجب ولا يبرأ الا باحتسابهما ونقيضه عليه ما اجمع الحرام والحلال الا على الجهر في الماء  
كالواشيتت الاحنية بالرفعة والحر المذكور بالمنية ومعه الماء نجس بالماء الطاهر النجس  
بحرم استعماله والطاهر محل **قوله** ولو اضطررنا الى الطهارة فليست من غير الا باقية  
قالت في غير ذلك الا كان مستلزما للتراب وجود الماء المطهر الطاهر فليست بذلك غير كاف مع عدم  
مفسر ما والعرض حصول المنع كما ينجس من المصوب وما من التبريع على انما حوت الا في  
لما كان لصورة المشرية مع الفصل المشرية **قوله** الفصل الثاني في الطهارة المائية وهي وضوء  
وغسل هذا تقييم الطهارة الى اقسامها وتقريرها ان الطهارة الشرعية لا بد لها من طهارة  
وهو الماء او التراب لقول من هو الماء او الصعيد او الماء او الصعيد والثاني هو التيميم  
والاول امتثال للبدن وهو الغسل والبعوض هو الوضوء والوضوء مشقوقا لوضوء في  
السنن والاطاعة لقول فيه وسوا الرجل اساره شيئا في سائر السبل ولا يعل ثوبه في  
يقوله والى جنس بالغ الماء الذي ينجسه وقال المصدر ايضا في جنات السبلات مثل الرق  
والقبول وقال الترمذي الوضوء بالصبر المصدريه قال الاخضر ثم قال دعوا انما اغتات  
والغسل بالصبر لا فاضلة الماء على جميع البدن وتسن السين وتقم وتقع المصدر وبالكثير  
ما يغتسل به كالجمل وشبهه **قوله** فابره في ان الطهارة هل هي قوله على التمسك بالاك  
الخط او المصوب المصوب من غير المصوب وعاره من المصوب هو الثاني في طهارة الجمل في  
بالتمسك وبالحقصة الا انما لا ينجس في وعلى الاشياء بالخارج والاولى الشك في طهارة  
انتمسك بالمائية على الثاني صرفا للظن في حققة وكونه خيرا بين الوضوء والغسل وعلى الاول

ظ  
له











من واجبات المصنف فاعلم ان المواد بالوجه هو مبداء السطح الى جهة رطوبتها والوجه هو لا  
مبدأ الرأس الى التذوق ومن اول الجبهة باخذ الموضع في السطح ويضع به المواجهة فاما الترتيب  
وهي البياضان المكشعان للناصية اعني الجبينين خارجا عنهما لا فيهما سمت الناصية وبين  
جميعها في حد التذوق ولذا يخرج موضع العمل لانه موقع ابتدئ السطح ويخرج الصد عندها  
جانبا الاذن مستقبلا بالعدا من فرق الاذنين ولا عنه بالاعرف في حد الغسل من موضع  
لانه في سطح الجبهة واما حوض عرقها فادرت عليه الاقدام والوسطى والعدا والابواب  
المحلى بيته ومن الاذن خارجا عن حوض الوجه نحو وجهها عن المواجهة **قول** ولا تحلبها قال  
بزيد اذا خرجت ولم تكلف وعلى المقوض الغسل في نيل الماء الى المشورة لانها للرئيس واختار  
الذكورة وجوب غسل الشعر الخفيف سواء كان الغالب فيه الخفة او كثافة تامة كما عدا  
او لا كالخفيف واوجب غسل الشاة ومنه وحكم ان غسل احداهما لا يغني عن الاخر والموازنة  
الاولى والثاني لان الوجه اسم لا يقع به المواجهة هنا باخذ الحصى وظاهر الكيفية لا  
**قول** وغسل اليدين مع المرفقين اتفق الناس على انه يجب ادخال المرفقين في الغسل ثم خلط  
في طريق وجهه فصل طريقة ما يدرك الى المرفق وليد هنا يقع مع كونه الضار الى الله اي  
مع الله وقوله ولا تاكلوا من اثم اليدين الى اثم اليدين فاعلم ان غسلها بالاصالة وقيل طريقه  
الواجب عليه ويانه ان الى جهة الغاية كقولهم وانما الصيام الى الليل والغاية هي على خلاف ما بعد  
لما قبلها اذا كان مقبلا مضطجعا ومن اما لا فلا يكون وجوب الغاية بالبيعة كانه هذه  
المسئلة فانه غسل اليدين ملقا وهو متوقف على غسل المرفق لانه عبارة عن الحد المشترك بين المرفق  
وابدء الساعد والمرفق المشترك في المقادير المستقلة لا تنقسم لغسل يمين ولا يمين  
غسل اليدين غسل المرفق لان ما يتوقف عليه الواجب المطلوب في واجب وتظهر الغاية فيما اذا  
اليدين المرفق في راس الساعد **قول** لا يجب لانه وجوب تنبعا لغسل اليدين واذا  
سقط الاصل سقط تابعه **قول** ولو تكس فقولان اشبهما انه لا يجزى قاله واكثر الاصحاب  
يعلم الاجماع المكس والوجه والدين وهو احد قولين من روايه زيد عرق في حكمه  
وضور رسول الله صلى الله عليه وسلم فعمله وهو ايضا بيان ان غسل اليدين واجب لغسل اليدين  
وقد تكس ومنه هذا ولا يقبل الله الصلوة الا به اي قبله ووجه الدلالة انه لا يجوز ان يكون  
قد تكس في غسل العوضين والا كان التكس واجبا ويكون غيره غير مقبول ولا قابل به فتبين لانه  
وهو

الشعر

المعسل

الحجاب

وهو المطلوب وقال من ج بكرهه التكس اختاره رس ولا دلاله 2 يدرك الى المرفق على واحد  
من القولين لانها اما يقع مع وعدم الدلالة في ظاهرها وفي الغاية وهي تكون للغسل وقد يكون  
للمعسل من غسل ارادة الثاني فيكون محلا محتمة بيانه **قول** واقل الغسل ما تحلب به سماء  
وقد عدا اقل الغسل المخرج من الموضع من حيث انما يتقنه او باخذ المكلفه وهو المعنى  
بالدهن واكثره ما تحلب به الاسبغ فالمكلف محتمة بينهما **قول** ومع مقدمه الرأس المسح  
الناش ووجب غسل الرأس في هاتين المسائل هل يطيب المسح بالاسام لا قال ما لا يحل ان البيا  
للاصاق والرأس حقيقته في الكل واللفظ اذا اطلق لم يحل على الحقيقة فلما البيا للقبض لا يحل  
مستقبلة والعقل انما يحل بغيره وخلت اليدين فاعادة التيمم لا تفرغ في الاسول  
هل سبعين ومعه قال الشافعي لا لكن الافضل عدمه وعندنا يعرب المذموم وهو الغسل  
على وجهه كما حكاه من لم يمسح على ارضه من ارضه فاعطشته فارتقى وقال هكذا وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واقترع بيان الواجب فيكون واجبا هل يفيد بعد راس لا قال ابو حنيفة فقد راعى في  
2 في قوله حركت اصابع وقال باق الاصحاب ما يجزى من الاصل لان لفظ الشاة في الغسل على  
الشريعة فان قدرت فاعرضه فان تقدرت فالغسل في الاصل والوجه والاضمة متفتحات  
فتعيت العضة والوجه في الغسل الا فرادى في الغسل لا اقله وتوافقا اذا استحيى شيئا من  
اشياء فامسح بها من كعبك الى اطراف الاصابع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
لا وعند النبي صلى الله عليه وسلم في المسح به عندنا يقيه ندافة الوضوء وعندنا في المسح  
مستأنف اما مسح عليه عندنا في البشر او الشعر المقتصر وعند بعض الجمهور يجوز على المال الشاة  
في له واستحيى برؤسكم هل يجوز المسح مستقبلا قال الشافعي لا يجوز وهو ظاهر في قوله  
وقال في راسه وهو الحق لصحة الاعتدال وصاله عدم المقتصر والوجه في المسح  
مسح الوجه مستأنف **قول** ومسح الرجلين الى الكعبين وهما في القدم اما في المسح  
الى الكعبين فياجع على الرجل الميتة ومنه المسح في رجليه الى الكعبين وطاعته في  
قراءة الصبي غفلا على الرجل الشافعي معاوي انما بشر فاحش فشا بالرجال والرجال  
وقوله ايم انما يحل عليه عاين بكره وقوله الجوز للجوارفة ضعيف لان العطف على الشاة  
اوبى واعراب الجوارفة ضعيف خصوصا ودرج الواد الذي جوزه قاله مشروط  
بعدم اللبس كما في لنا حوض حجب فانه لا يلبس ان الحزب صفة للرجل لا للصبي قاله



















































[illegible][illegible]















[illegible][illegible]















انما هو من الله اوضح اوضح فصل الصلاة الكسوف حتى تنكسر والامر للرجوع ولا هذا الزمان  
اشارة ولم يخبرها الا ابن عمر في الكسوف في الزلزلة والبراح التور المطلة قوله ووقتها  
من الاشارة الى الاحتياط في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
من قوله قالوا ذكرنا انك سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الصلاة في الكسوف  
واختار ابن وهب في الخبر في حصول رد الفجر وقوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
اذا فرغت قبل ان يجيء فاعد وقوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
واختار ابن وهب في الخبر في حصول رد الفجر وقوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
ووجبت ادائها في وقتها ولا تضاع الفوات وعدم العلم في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
هذه الصلاة اي ان يكون قد حترق الفجر في وقتها في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
او حلتها فاقامه الله في وقتها في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
تدبر في وقتها في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
لحب الفضل في وقتها في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
من تمام صلاة او ينسأ فليقبلها اذا ذكرها في العزالي وامر الرابع فلا صلاة في كل صلاة في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
لا بالليل وامر الخامس الاول وان كان جاهلا فلزانه وعمره من علم من علم العلم  
اذا انكسفت الشمس كلها ولم تلم وعلمت فليتركها وان لم تلم كلها فلا صلاة في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
حريفة في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
قوله في صلاة الفجر في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
فرادي ان احترق بعضه وجماعه ان احترق كله قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
فكره من حب علمنا جميع وذهب من حره في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
من الاحتياط وما رواه زرارة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
هذه احوال قال في وقتها في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
فاني في وقتها في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
وهذه الامور اعم من قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
ورو ايته من راده وعمره من علم من علم العلم في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
كله اعاده المنفرد جماعة وقوله في صلاة الفجر في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
وقت

من قوله في صلاة الفجر في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
لها من قوله في صلاة الفجر في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
والله اعلم انما واجبان لا من له لاحد على الاخر والوقت ضيق لهما في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
خاتمة ازم انما تصيق عام من قضاءه او يترك الصلاة التي هي عليها والامر في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
بيان الملازمة ان كان الذي في وقتها ان كان في وقتها لم يصر وان كان في وقتها لم يصر  
البيان في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
في رده من قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
ولذلك من اجل ذلك في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
الصلاة في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
معنى لما قلنا انما هو ان كان جاهلا في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
والامر لا يلزم لاجل بالواجب لا ضرورة قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
وهو اوسع قال من قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
اختيارا كانوا في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
فلا كتب لي في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
الفكر في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
قوله في صلاة الفجر في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
للمنافاة بالفتح والفتح الميت على الامر في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
عنه بالفتح الميت في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
تأوه الا وهو في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
الحق في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
الراجح في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
محرورة في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف  
الصلاة عليه قال اذا كان في وقتها في قوله في الصلاة في الكسوف في قوله وسلاسل الرواية حماد بن عوف







[illegible][illegible]







وبين واديه من قبطان من قاعة **أخبر** ما قاله من ان يوم من تحت القزاة او التسخين وظاهر السحر استجاب  
فانه الجحد واما ما رواه من ان من فاسقها القزاة في الكل لصحروا من عرقه قال كان امير المؤمنين يقول  
من قرأه ايام يات به خاف عيش على غيره الفاعل مدته ان شلا في نضر على استجاب التوكروا بالقول بالقدم وانه  
من فسخ القزاة وانه اختار ما قاله من ان لا شلا في الكل استجاب التوكروا بالقول بالقدم وانه  
بشله و بالمتن في الاخر فضايل ما يقع في الجماعة ان يكون فرضا او احدا فرضا والعبدان ولو استغفروا العبد  
على قول **قوله** والى على الاظهر يجوز ان يامعته على الخ اذا كان سائلا فاستجاب له فاعف عنه وقال في  
فيه ويب ليحفظ مطلقا وانه في وقت وحين يخرج نحو اذا كان فهاهنا غيرا والحق ما قاله من وقت لا سائر الله  
التي لا تغفل الله الذي لا يلوغ والعلية بعد الموانع في احوالها بشرط من يزول الصلاة مطلقا صلاة في قوله  
لابس ان في ذلك العلم قبل ان يحتمل ولا يوم من حيث علم وقول من يتصعب لانه ان ارد صاحب العامة  
فان الفرق ظاهر بينه وبين غيره فان العفة حاصلة له من اوله فلا يدخل في حجة السبيل حتى يدخل في العفة وان  
اذا غيره فهو باطل لما قلناه **قوله** ولا المرأة ذكر ولا شاة فهاهنا ايضا لم يمكن ان يكون امرأة لا يجوز ان  
يوم من يمكن ان يكون رجلا **قوله** واذا اشاح لا يبرئ الى اخره فهاهنا ايضا قد مضى الاستسقاء في الاخرة ورواية  
لغيره عن غيره وقال الشيخ في العكس وهو انه لا يعلم بالغة اجم والرواية متروكة **قوله** من خرج في  
الامام العبد عن مواليه لرواية السكوني عن علي بن عيسى في رواية العلاء وعمر بن عيسى **قوله** من خرج في  
لا يعلم بالماجر وهو محمول على من قبل عاصم لا سلام او ترك البقرة مع وجهها والاهم مكره لان الما جرد  
افضل من غير الشدة في اجماعة الاحكام والارض والوجه من ان لا يصل ورواية ثعلبي بن ميمون عن  
من من درس اجماعة المشافرة في علمه من الرواية والحق جواز **قوله** الحدود بعد توبة كبره اجماعة لانه وان زال  
لرواية القصة **قوله** واذا لفت من التوبة اجماعة الا لفت بالمتن وحده بثله والحق العفيل وهو انه  
او بالغ و لا يجوز اصله مطلقا كما تقدم واما ان يكون مطلقا من الاحتقان مطلقا في ذلك فاستسقاء  
اجماعة او غير يمكن فاما ان يكون محققا من كسب الغلبة وتطهير ما غلبها لم يغفل فذلك ايضا لا يجوز اجماعة  
حاشا على ان راجع **قوله** حاشا ان لا يفسد في العلم بطريقين **قوله** ان لا يفسد في العلم بطريقين **قوله** ان لا يفسد في العلم بطريقين  
صلاة ان لا يغفل فذلك لا يخارج عن العادة **قوله** اذا ادركه بعد انقضاء الركعة الى اخره قد بينا انه  
اذ الحق والامام بالغ في ذلك الوجه فهاهنا لا يمانع من كلام فاما ان يكون قبل السجود او بعده وظاهر القدرين  
كسب ما يقع اذ ادرك العفيل على الاظهر ولا يفت فاما لا من سجد في ذلك فهاهنا لا يمانع من كلام  
اي استأنفها لزيادة في غنائه وان لم يحد في ذلك في الاول واما صلاة وهذا الحكم عام في كل  
كبر

ركعه الاخره وعرضا وعبارة **قوله** تولعا انه لا فرق بين المكين الذي يتوجه معه وعنده وفيه نظر **قوله** في  
قوله الرابع في صلاة النوف وهي مقصورة في سوا وجه الجماعة ورواية **قوله** نقل في بعض  
لا يصح في هذه الا **قوله** قاله **قوله** ان لا تقصر جماعة لا فردي والحق **قوله** في قوله في يد وهو كمال **قوله** في  
وهو المشهور عليه العوي دليله قوله **قوله** اذا اخبرتم في الاخر فليس فيكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان  
الاية ووجه الاستدلال ان على العفيل في صلاة النوف فاما ان يكون في كل صلاة مما سبها  
اولا والثاني اما ان يكون الجوع مواليب او احدهما بشرط الاخر والكل باطل على الاول واما الثاني  
فظاهره واما لطلان الثاني فلا يستلزم استتراط التقصير في صلاة النوف وهو باطل اجماعا واما  
الطون الثاني فلا يستلزم الترخيص من غير شرط وفي رواية **قوله** في صلاة النوف  
وصلاة السجدة ان قال يقصر صلاة النوف حتى ان تقصر من صلاة السجدة في الاخر في **قوله**  
جاز ان تصلوا صلاة ذات الوقع الى اخره في هذه المسئلة فهاهنا سرائير هذه الصلاة البغية  
كون العدة عن حرمه العقل ان تكون في العدة وقوله خاف هو من بغيته ان تكون في المسئلة  
فيكون ان تقصر فوافي تمام كل مرة العدة وهل المراد بالبقرة وهذا الشرع وهو شيئا لا  
لاثنين او العفيل وهو من بغيته الا في الثاني **قوله** ان لا يختار الى اكثر من ركعتين في كبره  
الصلاة والحق في روايتان فهاهنا غير ان الرواية في مطلق الصلاة قال بعض الشافعية  
كذلك في المخرجه الاولى روايه للعلامة كذا في رواية في رواية حصل وعمر بن عيسى ورواية انه يصلي  
ركعتين واثانيه ركعة والحق ان يقال في مطلق الصلاة روايتان الاولى روايه للعلامة كذا في رواية  
ما قلناه في عن محمد بن الحسن قال ومن عن عتبة بن ربيعة عن عتبة بن ربيعة عن عتبة بن ربيعة عن عتبة بن ربيعة  
لعصيانان وهو ان يرد الرجل الركعتين في ركعة ورواه حريز عن عتبة بن ربيعة عن عتبة بن ربيعة عن عتبة بن ربيعة  
قوله نادر من جرح بما هو مشهور من ان لا يرد الركعتين في ركعة ورواه حريز عن عتبة بن ربيعة عن عتبة بن ربيعة عن عتبة بن ربيعة  
خالف هذه الصلاة غير ما اعول **قوله** في حجب افراد المومنين في ركعتيهم حكم السوء بعد الغائبة  
الامام اتمام المومنين ايتام القاجار والقاعد **قوله** في الافضل في المغرب الرواية الاولى وهو مطلق على ليلة  
السرور ووجه افضليته التام في يومه وقوله في ركعتي الثانية بالقرأة للغيرين وما عدا ذلك في فضل ركعة  
والقدم وذلك في فضل با ركعتي الثانية واختاره في ركعة وبعض العامة في ذلك واختاره في القواعد  
للاكتفاء الثانية زيادة جلوس التمدد في ركعتي الثانية في فضل ركعة في ركعتي الثانية في فضل ركعة في ركعتي الثانية  
فاما في فضل ركعتي الثانية في فضل ركعة في ركعتي الثانية في فضل ركعة في ركعتي الثانية في فضل ركعة في ركعتي الثانية



















[illegible][illegible]















































كل واحد من التت دبر المذكور واجواب اما خوار العددين الثالث ويكون خوار المقيس من جوابه  
لاخره لا عكس ومن دلالة وان المص غايه حتى يصح ذلك فتم الكفاية فحين هذا يكون المقيس على المقيس  
ذو السبع في موضع من الخلاف انما اذا شرط السبع وجب اليقين ولا وجب ان يكون مقيس ومحمود في قوله  
وجب مثله في الحد الاول ام لا وما بين من هو في معنى السبع من استوطا كما عرفت بالسبع الذي هو السبع  
والاول ان لا يندركه اقل من مثله فان قال لا لا يندركه الا بالاضاعه اليه فتم المسئلة فلو ندد ثلثه غلو متجا  
يقل ندد **قوله** مقل منه ثيه واحدة وان كان واجبا في المذهب يتولى عليه الثالث بعد ثوب على الثاني الذي  
قوله المكان وهو كل مسجد جامع وقيل لا في المسجد لا في غيره حكمه والمدينة وجامع الكوفة والبصرة  
في مكان العكاف اقال **قوله** ان يعل وهو كل مسجد محرم وانما يكون في المساجد وهو محرم بالام فمع  
برره لا اصول **قوله** المفيد وهو كل مسجد جامع والمراد جامع هو العلم ولو كان في البلد مسجدان فكل واحد  
واحد من المحقه هنا وفي باقي كتبه دلالة اختاره الشهد **قوله** اكثر من المحاب وهو الا في احد المساجد  
الاربعة وهو قول السبع والمفتي والصدوق والشيخ وسائر ائمة الا في اولي لان علي بن ابي جعفر جعل مسجد  
المراني رات في مسجد البصر جعله رواية جعل في مسجد المراني ضاعت قهره ولا اختلاف في فضل المسجده  
فصل العلم انه لا يقع الا في مسجد ضاه في امام العلم المعلن بيبا كان او وصي حجة وعرج بقون العلم امام ضاه  
ويكون للمسلم يخرج بيت المقدس ان لم يثبت ان النبي صلى الله عليه وآله الصلاة لله عليه ولا غيره على عدد من الجمة  
وهو قول الصدوق والمفتي والسبع وابعد وان ادريس وقيل على العهد من الامام المذكور وان لم يكن حجة  
وهو قول طائفة في المنع وذلك لان مسجد المراني يكون المعلن في مساجد جماعة واحدة ولا يسهل على السبع  
احوط لانه متفق عليه ولان لا عكاف عباد شرعية لا استنفاد لان حصة الشرع ولم يثبت فعل النبي وواجب ان لا  
في هذه فيقتصر عليها **قوله** قول السبع وقوله رواية عيسى بن زيد لا عكاف في مسجد محمد صفيه امام عدك  
ولان المطلق والمقيد اذا وافى وجب العمل بالمحدد كما قرر في الاصول وحمل ان في عقل هذا لا الاصل  
معنى الفضل وعلم انه على طريقة لاصلاه لجاء المسجدة المسجدة ولا يخرج ما يوجب في هذا كقول والمراد لا عكاف  
كما عرفت الا في احد المساجد ولا يلزم من في اكمال في المقعد وجبة نظر لا قرب الجدار الى في المقعد هو في العينة  
فيتعين العمل على طريقة لاصوله وجوب مراعاة امور الجازات **قوله** فاذا اعني في حق وفي حق  
فولان المروي انما في الخلاف ان الواجب يلزم بالشرع لانه وانما الخلاف في التفسير اقول لا عكاف  
مطلقا وهو قول المفتي وان ادريس وقوله الخلف لاصل ولحم عيسى بن الطباع في قوله ولا يسهل على السبع  
بالشرع اذ لم يكن شرعا عكافه قال الشيخ في في طويق ومنه **قوله** اتفق للمفتي في ابدال قوله ولا يسهل على السبع

[illegible]



























































[illegible]

五

[illegible]

2



















او على سبيل الاستقانة بالادراج الساجده وهو العزايير والكل حرام في سريته كما سلام  
 كما في **اصحاب** الكفاية قالوا ان الكاهن هو الذي له رأي اى صاحب عقلين يابته بالاجابة  
 كما كان في بني زكري من الجن وهو الذي يخرج النجا ويوسوس السوايب وغيره من المماليك  
 ان من النفوس ما تقوى على الاطلاع على ما يكون من الامور فان كانت حرة فاصلة فكل نفوس  
 الالبيبا والاوليا وان كانت شريرة فهي نفوس الكهنة واما الشياقة فهي النفوس الخافق الالبيبا  
 بالا بسبب انها تفر من صفه من الصفات وهو حرام عندنا وقال بعض من الشتر خواره لان  
 النبي سئل عن نفوس من هو فعال ان كان من صفات الله فانها كان في ذلك الزمان فقال كما قال  
 النبي صلى الله عليه وآله واهل بيته من هو فعال ان كان من صفات الله فانها كان في ذلك الزمان فقال كما قال  
 فرجه من حيث طوبى له لان جميعه الفاتح والمجدد المصطفى سبقت في القارة  
 او فهو الاثار وغير ذلك وكلما شئت من حرام **اصحاب** السعدية في حركات من حركات  
 شخفي على النفس التي وشهد لسرعة الانتقال من اشي الى اشي وكذا في صفات الشياخ وظاهرها  
 تصرف في الليل وكذلك في الكيفية واما صديقه على وجه سبيل الاجساد خاصا  
 خاصة اخرى فغير مستبعد وقوعه وحاربه عقلا ومريقا والله اعلم واما افتاد هو اللعب بالزرد  
 الشوط في ولا يطلع عشر وهو الشبي بالبقرة وانها راحة لعب الصبي بالبحر والامر والامر  
 وكلها فوجبه سبب ذلك حرام **قوله** وتروى الرجل ما عزم عليه ذلك كالحرب المحض والامر كثره  
 ولعله حتى جز لا يقرى وكذا ترى المرأة ما حرم عليها كالفاد المظفر والسيف لها ولا يرى **قوله**  
 ذلك **قوله** والامر على العبد الواجب احذر ان من العبد الممنوع من هذه الاشياء فانه يجوز احضار  
 الاجرة عليه كما في استوجبه في الغسلات للندبة وفي الذي على هي العزرايكة الواجب  
 وفي الجملة العبد من طاهر من فيه الدفن اقل من الكفن والما فليس حرام **قوله**  
 على الاذان عطف على الغف في غير الاجرة على معذور او في من سب الملك **قوله** والامر  
 بالاجرة على عطف الكاح وكذا غيره من العقود بان يكون العاقد وكبلا على المتفق ومن اما سبب  
 والامر على المتفق قد من فلا يجوز اخذ الاجرة غير نعم غير اخذ الاجرة على الخطبة في الاملا  
**قوله** والامر **قوله** الصانع الذي ان يكون مكرهه اذا لم يصرف في الاجرة والامر  
 الموت او انق سعة على الصال فان ذلك يخرج عن الكراهية نعم اذا اضطر الى الصل هو  
 ونفا من صفتان احدهما من الكو وهات والله عز وجل ليس بها كره له اختيار الا وفي  
 اذا

الفرق بين

الخطبة

اذا لم يحصل الا الاولى فان اكرهه تولج **قوله** فكسب الصبيان للآ فان الجميع اذا عزم  
 دفع العلة عنه جازا او شتر على ما يشي له فباحه ضد على الشبهة على نفسه من هذا  
 نعم لا يجوز الشراية لغيره بل الكراهية من الزمان عليه **قوله** ومن الكو والامر على تعليم  
 القرآن **قوله** المناقاة من الذكر ودر يعطيه على ما تقدم لان هذا من سيرة النبي **قوله** الا انما  
 المقدمة لا لها مكره وانما كره اجزا الاجرة علما لانها عبادة فلا يكره في غيرها  
 نعم من يكره على يوقع على سبيل الاخلاص لله تعالى واعلم انما كونه من الكراهية في الشتر على  
 وان اردت ان لا يجوز ان يجعل القرآن من اجزاء فهو واحد لا حرة عليه وفيه من عار وان  
 توافى مرة فله الصادق **قوله** ان هاء لا هو لون ان كسب العلم تحت فقال كذا على الله  
 اراد ان لا يعطوا القرآن وان الله لم يعطه وحل حرة ولله ان كان للمعلم صاها وقال الشتر  
 حرم مع السوط وكثره بدونه واطلق البق حرة لاجل على نفس القرآن يعلم الحار في الشتر  
 وكسبه العبادات والفتوى هي اربعة زس على عن امه عن ابيه عن علي عليه السلام ان انا  
 معالي اني احببت الله فقال وكفى العبد بغيره فقال لا يكره على الا ان يعلم القرآن  
 اعلم وحمل السبع الميراث الزمانا فله من الحق العصف وحين يعلم القرآن من اجزاء  
 والوامر منه ما هو لحيته وهو فاقه الكتاب ومنه واجبه على الالبيبا بخير وهو سعة  
 ليعلم السلا وما روى على العبد ومنه واسم على الكفاية على عدة كذا في الحرك اقل من هو  
 القرآن على حفظ الخبر في انرا ومنه واسم على الكفاية على عدة كذا في الحرك اقل من هو  
 كبرا لعل ذلك العبد ومنه واسم على الكفاية على عدة كذا في الحرك اقل من هو  
 في الاحكام الشرعية ومنه واسم على الكفاية على عدة كذا في الحرك اقل من هو  
 حكم سرك والمدرع ما عدا ذلك اذا عزم هذا فاما يعلم للقران ان كان فعل اي من الاما  
 الواجب منها فاصلا مع نفس العلم علم بان لا يحد غيره من قول من هذا لا يجوز له  
 اخذ الاجرة وكذا انما علم بان لا يحد غيره من قول من هذا لا يجوز له  
 من الذي انما على الواجب **قوله** ولخوارا يسرى من السلطان ما باخره باسم المقامه  
 الركبة من ثم وجوب ونعم وان لم يكن مستحالة انما لسلطان الخوارا على ما فاسد ولا  
 يجوز انما عزم الا في مورد من احد هذا المقامه وتامني الركبة اما المقامه فيكون باخذ  
 باسم المقامه عن الارض ومن الاموال باسم الخراج ومن الارض واما الركبة فهو ان ياخذ من

سقي ان

في

1



والعقار والذهب والفضة باسم الزكوة فقولنا باسم المقتسم واسم المراجع واسم الزكوة  
 مضمنا ان بائعا ما كان الامام العادل ظاهرا لاحد من غير زيادة اسم الزكوة في البيع  
 فليطوئه في كس الفقه واسم المقتسم والراجح ان يعلم لما عرفت في علم الشريعة وكس الفقهاء  
 هو المباح والاشارة على السلطان في ذلك الزمان ملك الاصل في اخذ المالك باذنه  
 عن ذلك الحريم ذلك المالك باذنه ان يترك ولا يملك الكيل وانما قيل يجوز الشراء من المالك مع كونه  
 مستحقا للقبض الوارد فيهم عليهم السلام بذلك الاجماع وان لم يعلم مستنده ومكان ان يكون مستنده انما  
 ما حله في تركه لا في اخذ المالك وقوله في الاستصحاب فيكون ذلك يكون في القبض في القبض  
 اذ انضم اليه ان المالك في **قوله** لا يرد في حوائج المالك في بيع المالك له او غيره او علم  
 القبض في حاله فيها وقيل المالك او غيره في قبضها او باعها وهي من المالك او في قبضها او علم  
 لان دليل الا باحة شاعل لهذه الصور **قوله** لا يرد المالك في قبضها او باعها وهي من المالك او في قبضها او علم  
 عليه منها اذا استقلت لا العتق ولا يمنع لعلم المالك من الشراء كما يجوز الشراء للمالك في قبضها  
 والهيبة والصدقة والوقف مع صدوره ذلك من الجار ولا يجوز الشراء من غيره **قوله** لا يرد المالك في قبضها او علم  
 والعامل من قبضه يجوز قبولها والصدق فيها الا ان يعلم النظم بعينه فلا يجوز اخذها قال ابراهيم  
 وبقية ائمة من جهة الصدقة على امرائه من الطاهر ان مراده لا يتجسس في الصدقة **قوله**  
 اخذ المالك من غيره من الطاهر افضل ذكرنا ترك معاملته انما ولا يكون ما يبيد من الاموال في المالك  
 ظلمه لجواز ان يتجسس شيئا لا يلحقه الظلم فلا يحرم في معاملته لقول العادل في كل من حاله  
 حرام فهو حلال حتى يعرف الحرام بعينه ثم يكره ذلك مع اختيار امتثال الضرر ومما يرد لا  
 يباح في الاول اخذ المالك من غيره من الطاهر لان ذلك حرام بالاصالة هو **قوله** لا يرد المالك في قبضها او علم  
 ليس فيه في الخارج وكانا نرى فلا يخذله من ابد على الاصح للشيخ هنا قولان ولا يرد من  
 قولان واللفظ هو لان اما البيع فاجابة في بيعه ومنع **قوله** وانما ان يرد في قبضها او علم  
 المكاسب ومنع في باب الزكوة وانما ان يرد في هذا واجابة في الزكوة **قوله** لا يرد المالك في قبضها او علم  
 في الحاج قال سألته عن رجل اعطاه رجل مالا ليعتقه عا ورجل ادعاه ليعتقه عا ورجل ادعاه ليعتقه عا  
 ولا يعلم قال لا يخذله من شئ ما يرد له ما سأل به **قوله** لا يرد المالك في قبضها او علم  
 وهو اصل الجواز للعدالة المذكورة في الاجابة لعدالة وهو كونه الفقهاء والرواية في حقه  
 الفضل

هنا تفصيل وهو انه اذا اعطاه وقال هو الفقير مثلا وكان لا يخذله من شئ ما يرد له ان يخذله من  
 وان قال اعطاه الفقير بلاغ اما ان يعلم المالك فقرا لا خزا ولا فان كان لا يرد له ان يخذله من  
 لان المالك لو اراد ذلك لم يصدقه بالزكوة وان كان الثاني جاز له ان يخذله على كل حال بشرط ان  
 يرد له في الكيفية او في وصفه فقولنا **قوله** لان المالك لو اراد ذلك لم يصدقه بالزكوة لان الجواز ان  
 يرد له ولا يصدقه بالزكوة لو كان ان يعلم منه برفق عن القبول فلا يخطئه ولا يخذله ويجوز قوله  
 اعطاه الفقير فربيه على جواز اخذ منه على كونه كماله فلا يرد له هذا لاحتمال من ليس  
 ومنه من حصل عذر كذا فقال اذا قال اسرفه في العشر او صدقه اخرى فممن جاز ان يخذله من  
 واذ اقل ادفع هذا الى الفقير لم يرد له الاخذ ففرق بين الفقير وفي الفقير حتى يكون  
 وبان لا يكون قال وذلك معلوم بدليل الموقوف وهذه است نظر لان الفقير لا يملك  
 من اعيان دين من حوله في اخذها وخروجها عن الاخرى مضمنا على القول في جواز قول الموقوف  
 ولا يحوط عدم جواز اخذ منه شيئا الا مع قربة حاله او مقابلة تبين ذلك الفضل **قوله**  
 في البيع وان اية **قوله** اما البيع فهو الاثاب والعتق والذان تنقل بينهما الفقه المالك من  
 الى غيره عوض مقدور لا يحوي في تعريف البيع عبارة **قوله** السبع في انه انتقال على  
 من نفس الى غيره عوض مقدور على وجه التراضي وفيه نظر لان الاسمال في البيع لا يشترط  
 ذلك لان السبع عقد لغلي لا اسمال معنوي وتام ان احد من البيوع في هذا الفرق **قوله** ان يرد من  
 عقد يرد على اسمال من او ما هو حكمها من خصائصه عوض مقدور على وجه التراضي وفيه  
 لا تقتصر منه بالهيئة المعقونة **قوله** في الشرايع انه اللفظ الدال على نقل المالك عوض معلوم ومنه نظر  
 من وجوه ان ذلك لعبت او اسرعت اخيرا ولا يشترط في المدة والحدود **قوله** انه عا ورجل  
 لانه انما لفظ دال على نقل المالك عوض فان المالك من ان يكون عا ورجل او من غيره  
 شرط للبيع وسرط الذي غيره دخل في حقه من خارج فلا يكون له دخل معرفة ما هله **قوله** وانما ذلك  
 لكن العين التي تسرط من المالك هي وكان ينبغي ذكره مضمنا في ذلك في شرط البيع من كمال الشرائع  
 وعمر ذلك ولازم الخصص بغير خصص **قوله** في هذا وقد تقدم فالاجابة القول جاز في المدة كلها  
 وهو جاز في وقت احتش من قوله في المراجحة انه اللفظ الدال على نقل المالك عوض معلوم ومنه نظر  
 به الجواب فان عا ورجل في قولنا تنقل بينهما المقتضى لا العتق وقولنا عوض مقدور في الجواب  
 فانها الجواب وقولنا تنقل بينهما العتق في لا يجوز وفيه نظر لانه عا ورجل في قولنا تنقل بينهما العتق

لا يرد من غيره







۱۰۰

والتصوف على الطهارة  
مع مشقة هائلة لم

41







[illegible][illegible]



















فليجوز قولنا ان الموهبة عند شرطه واداءه وجوب الوفاء بالعهود واما الثاني فانه يعتمد الرضا  
لقولنا ان يكون ذمها عن تراض منكم ولا ريب الا مع اللزم ولا جزم مع المتعلق لانه يعرضه عدم  
المحصل ولو قلنا علم حصوله كالمعلق على الوصف بخلاف ما في الشرط لان لا يعيب في الشرط  
الشرط دون افعاله وافراده واعتبر في العام دون خصوصيات الافراد ذاتها وهذا القول  
الشرط اما ان يقتضيه العقد او لا فلا بد من تأكيده والثاني ان يكون من مقتضى البيع او لا  
من حيث هما كذلك بشرط رهن وصحة بالردك واستيفاء وجوبك فايد ذلك جازيا لهما عا ولا يكونا  
من حيث هما كذلك واما ان يكونا معا في المعنى العقد لانه كشرط ان لا يبيع ولا لا يبيع  
فذلك فاسد ومعتد لا ان يكونا شرط العتق كما في الجوابين واما ان لا يكونا متباينين فيكون  
عرض لهما ولا حصل لهما ذلك كالمعنى عندنا وهو المشا واليه في كلامنا فوجه في جواب الجوابين  
فانه عندنا صحيح لان لزوم العقد هو المقصود بالاصل والبيع عارض لذلك فلهذا المتناهي المعنى  
يقولنا لانه وهذا العتق له شرط ٢١ ان يكون داخل في العقد فلو لم يكن كذلك قد ٢٢ ان يكون  
صليا لانه كالمعنى من احد المعنيين فجملة شرطه من حيثها فيقتضي ٢٣ ان يكون شاملا لشرطه  
منه كالمعنى او سنة عند من لا يتطرق لزوم هذا الشرط في نفس العقد فاني لا اظن  
فلو عدم او تأخر فلا اثر له في البيع واستمر العتق والتدبير والبيع في نفس العقد فاني لا اظن  
يقتضي عرض الشارع حصوله مع استراطة ولتقتضيه برب كمال ولزوم الجوابين عند شرطه  
فما في اليد ٢٤ ان هذا العتق واجب على المشتري فلهذا جزم في حقه الجوابين عند شرطه  
على ما بالشرط وجوب الاثبات بمعنى العقد فثبت الثاني وهو الاصح لانه عندنا واجب بالاصل واما فائدة  
استراطة سخان العتق من البائع لولم يفصل لا وجوبه لزوم الناس مستلطين على ايام والعرض انه  
ملكه بالعقد ويتفرع على الاثبات لاني انما حق في الاول والبيع على الثاني وهو الاصح ٢٥ افعال العتق  
هنا حق البائع فلو لم يوقعه المشتري في البيع فاني وجبه اخذ والا فان الله للمشتري اخذ حقه و  
التي فان شاك وجب حقه فاستأذنه من الله لانه يبيع في البيع الصحيح في البيع وفي حقه لانه  
دخوله في صفات المشتري والاعلى لان الرجوع في العقد الصحيح في البيع فاني شاك في الجوابين  
من حيث وقته والبيع والاعلى لان الرجوع في العقد الصحيح في البيع فاني شاك في الجوابين  
التي لان الشرط لانه بطل فيكون الشرط كالمعنى في البيع مع جباة ووجه عدم العقد في البيع فاني شاك  
الشرط لانه في البيع فاني شاك في البيع فاني شاك في البيع فاني شاك في البيع فاني شاك في البيع

على المشتري ٢٦ قل له الرجوع في بيعه بشرط العتق ولا منع من بيعه وحكمه في قوله في البيع ووجه ان  
٢٧ ان يرجع بالعتق باني العتق كانه كما كان ان يغير قيمته لوسع مطلقا ولكن مائة وفضله في البيع  
العتق ولكن بما بين فالعتق يرجع في بيعه على ما وقع عليه العقد فخرج على المشتري بقدر ما وقع عليه  
وهو ان يبيع في حقه ويجعل في البيع في البيع ٢٨ فومات العتق في البيع في البيع في البيع في البيع  
وهو الشرط الذي لا يفسد والبيع المانع ان لا الموت وليس مانع لمرور ان لا يكون مائة ووجهه  
تجمل به ليعرض ان يبيع في حقه ويجعل في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
العتق في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
فيه يبيع او يوقف او يهبه او يهبه او يهبه او يهبه او يهبه او يهبه او يهبه او يهبه او يهبه او يهبه  
عن المشتري لا يبيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
انه لا يكونا متباينين فيكون عرض لهما ولا حصل لهما ذلك كالمعنى عندنا وهو المشا واليه في كلامنا  
فوجه في جواب الجوابين فانه عندنا صحيح لان لزوم العقد هو المقصود بالاصل والبيع عارض لذلك  
فلهذا المتناهي المعنى يقولنا لانه وهذا العتق له شرط ٢٩ ان يكون داخل في العقد فلو لم يكن  
كذلك قد ٣٠ ان يكون صليا لانه كالمعنى من احد المعنيين فجملة شرطه من حيثها فيقتضي ٣١  
ان يكون شاملا لشرطه منه كالمعنى او سنة عند من لا يتطرق لزوم هذا الشرط في نفس العقد  
فاني لا اظن فلو عدم او تأخر فلا اثر له في البيع واستمر العتق والتدبير والبيع في نفس العقد  
فاني لا اظن يقتضي عرض الشارع حصوله مع استراطة ولتقتضيه برب كمال ولزوم الجوابين  
عند شرطه فما في اليد ٣٢ ان هذا العتق واجب على المشتري فلهذا جزم في حقه الجوابين  
عند شرطه على ما بالشرط وجوب الاثبات بمعنى العقد فثبت الثاني وهو الاصح لانه عندنا  
واجب بالاصل واما فائدة استراطة سخان العتق من البائع لولم يفصل لا وجوبه لزوم الناس  
مستلطين على ايام والعرض انه ملكه بالعقد ويتفرع على الاثبات لاني انما حق في الاول  
والبيع على الثاني وهو الاصح ٣٣ افعال العتق هنا حق البائع فلو لم يوقعه المشتري  
في البيع فاني وجبه اخذ والا فان الله للمشتري اخذ حقه و التي فان شاك وجب حقه  
فاستأذنه من الله لانه يبيع في البيع الصحيح في البيع وفي حقه لانه دخوله في صفات  
المشتري والاعلى لان الرجوع في العقد الصحيح في البيع فاني شاك في الجوابين من حيث  
وقته والبيع والاعلى لان الرجوع في العقد الصحيح في البيع فاني شاك في الجوابين  
من حيث وقته والبيع والاعلى لان الرجوع في العقد الصحيح في البيع فاني شاك في الجوابين  
التي لان الشرط لانه بطل فيكون الشرط كالمعنى في البيع مع جباة ووجه عدم العقد  
في البيع فاني شاك في البيع فاني شاك في البيع فاني شاك في البيع فاني شاك في البيع

انما هو

لشروط



عنه متو واختار البيع في طيلة الشطر دون البيع والحق بطلانها كما تقدم في رواية  
له ان يبيع او يبيع البيع حصصا من الثمن وفي الرواية ان كان للبايع اربعين جيبا كان لا بد ان يوفيه  
منها اربعة وعشرين جيبا من طوله غير متو واستغنيتها ثلث هذا لان في طولها دود من الحصى وقال  
البيع انه لا يبيع كل البيع على ما في يده من اربعين وثلاثين اذ اربعون واثني عشر لان البيع حصصا للبايع فاما  
فان منه جزء سقط من الثمن مقابلته ولانه وجوبه ناقصا في العدد فكان له الجزء ناقصا من الثمن كما في  
الصورة على اربع عشرة جيبا من ثمنه وكالمصنف له امساكه وخذ اربعة عشر الجيبا واستغن الصنفه عليه  
قال البيع في طوله وهو ظاهر لثبوتها ان هذا اربعون جيبا او الاخذ بثلث الثمن لان العقد اقامه على هذه  
الجزء الحصة فكان حصصا وتكون مجموع الثمن في مقابلته مجموع البايع ونقصان الارض لا يضره نقصان  
الثمن بل يضمنه خيرا للمشترى ومنه نظر لان قوله نقصان الارض للقصص نقصان الثمن في كل شيء  
ما ذكرناه من مقابلته الثمن لاجل البيع فم الرواية المشتري لم يصبه ما ذكرناه اوله ولا ثلثه لثبوتها على  
ما لم يلزم المشتري من وجوب ثمنه البايع من اربعة عشر جيبا في كل الارض ثانيا لعدم تناول العقد  
بكل جيبا مما كان السبع واقعا في الدمة لاعلى العين واللام في الرواية للغير كذا ولما لم يثبت  
وذلك لاختصاصه بالرد كذا في رواية فان زاد عن وصف البايع قال البيع في طوله  
الطلان لان حصة المشتري اربعون جيبا البايع على اربعين جيبا فواضع واللام قبل لان الزيادة ملكه ولا يجوز  
على بايعه ملكه سقط المردوم وهو حصة السبع في كل جيب البايع في البيع ولا ينافي لجزء البيع فان لم يثبت  
المشترى السابقة وهذا الجواب للمشتري يكون هذا البايع وهذا الجواب القاطع وان جرحه وقال ان ادرك  
البيع للمشتري لعدم ملكه الزمان يكون البايع سركا والشركة عيب وهو الركن على ما به حال العقد والوجه  
ثبوته لهما ان المشتري قبل اقبضا واحدا البيع فبالا لانه لا يملكه بل بالارادة بما كان عليه فقبل وقال  
المشتري لعدم العيب وثبوته لثبوتها على الجنبه لا كلام في ان مساواة الاجزاء مع الزيادة ردها  
ومع القصة فغيره في الرد بالقسمة لان نسبة الثمن الى الاجزاء واحدة قوله **قوله** وهو ان يبيع  
صنفه وادخله في ثمنه مع اربع الفاضل في الصنف الواحد مع ثمنه الفاضل في الاجزاء  
وثوب ووصوان وصنفه مكنة او موزونة واما السلف والبيع فصورته ان يعول بذكر هذا الوصف  
من مكنة او موزونة وكذا يجوز ان يبيع واجباته كاذب ببيع هذا الوصف وهو المراسنة بعث  
وبيع ومهر كان يبيعه هذه الدار وبيعه اربعة او اتمته بالف يكون الموضع للبيع معسفا على  
من اقبل واجترته ومعه لثمنه في العيوب **قوله** ليس لرد العيب مقوده اوله **قوله**  
او كذا

نوع

ان يبيع

الارض هذا حكم عام في سائر المسعات متساويا وتختلف في مقدار الثمن او في وقت  
وذلك لان الصنفه وبيع من ثمنه الجيب وحده على كل من كل واحد مما يقع النزاع وقال  
ان يبيع في العقد فسطح كل واحد من الثمن كذا المستر محتملا بان يبيع كل الجيبه متغيرا واما  
بيعه فسطح كل واحد لا يستلزم دفع الصنفه ومع هذا لا يتوعد اجزاء الثمن  
اجزاء البيع وان لم يسمه البايع ما لم يقع على قدر مستقل على كل الجيب **قوله** وانما سائر اقسامها  
فلهما الرد باعسا او الارش وليس لهما الا رد بالارادة على الاقلير هذا قول اكثر اصحابنا لانه لو  
لا يرد الرد لم يرد بعض حصصه واحده وهو باطل ولانه لو جرح عيب عقد الصنفه منع من الرد  
وانما رد احد اجزائها حب الشركة على البايع والبايع في الشركة عيب جميع الرد وقال البيع في  
من كذا واختاره القاضي وان ادرك من اجزائها الرد ولا احراز الارش للبايع من كون الصنفه  
بل متعده مفيد القابلين وحب الشركة حادث بعد الرد لافله فلا يكون مانعا للرد ولا لازم  
العلمه عن معلومها وقوله متو الناس مسلطون على امواتهم ولا يصح على ائمة راسخا في العلم  
معه عيب فكل منها ان يفرد وان استلزم ضرر البايع لانه لو سلمه على نفسه لعله بان المشتري  
اختار وان كل منها ان يفرد لان الاجزاء من ثمنه **قوله** الضرر قد ايسر بيب فيما جاز الرد  
ورد معها مثلها او قيمته مع العقد وقيل باع من رد في هذه المثلثة في ايراد الضرر لانه  
جميع الما منه الضرر اسم او صنف جميع هذه الما وصورته ان ياتي في قدر طهره والمصره في الشاة او الما  
التي تربط اختلافها بغيره من الما اليوم واليومين والشمه حتى يجمع بينها فيرد المشتري كثيرا فيقول  
في ثمنه لكونه سبع اشياء من الفضل وهو طبع ان هذا الفعل هو الضرر وليس هذا من الارش  
وهو الظلام وكان المشتري ان ياتي في الما من في ظلامه المراد به هنا صنفه غير مقصوده  
منها والخرجه عن الجري الطبع زيادة او نقصان فوقع الفرق بينهما **قوله** عيب العيب الضرر  
انه ايام كذا انه لو حضره صورة الضمة عن الاول ثبت له التبار وان صدر عنه رد جيبا او ثمنه  
في الضمة عيب العيب او جيب مصره في رد جيبا ثانيا فلم يضره عيب الاول في جيبا ثانيا كذا في  
عاده لغير المرد او لغرضه قبل ان يثبت الضمة في الرد العيب لوجه الصنف فانه البيع في طوله  
في عدم سقوطه على المردم الا في الرد **قوله** قال المهر لانه جيب وعلم كونه مصره قبل المهر  
العقد ثبت له التبار على المرد سوى جيبا ثانيا لثمنه من الاول وكذا لا بد ان كان في الضمة  
ولا يرد صرح بالرد والرد بالارش الثمن لصلح المرد ان يرد المهر في جيبا ثانيا في رد

قسطه

المشتري

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع

البايع



















[illegible][illegible]















من كان له مال او غنم منه مال ونفق الزوج على المالك والغائب انه يجوز دفع عونه من اموال  
 اهل الزمة وهو بجماعة فاذا اوجد ما قاله فاعلم **قوله** اذا دفع للمادون مالا يشترط  
 سعة وعينها فخرج هذه المالا فاستوى اياه وحقاق مواده وصولي الاب وورثه الا من جعل العتق  
 وخرج فكل بقوله استوى بما لي **قوله** هذه المسئلة ذكرها الشيخ في بابه وبعده الفاضل وصورة الرواية  
 ان على من اوجد من ابيهم المهر وسكانه اياه وقبل فخرج المهر وادبا مهوره روى عن ابي ابراهيم  
 عن عبد بن قيس ماذون له في الخراج دفع المهر على الف درهم وقال له اشترتها بشيء واحد فخرج  
 وخرج على الباقي ثم مات صاحب الماله فانطلق العبد فاستوى اياه فاعلمه عن الميت ودفع اليه  
 الباقي فخرج عن الميت عنه فبلغ ذلك مولى ابيه وورثه لم يستحق فاحتجوا جميعا في الماله فقال مولى  
 ابي العبد انما اشترت اياك مالهنا وقال الورثة انما اشترت مالهنا وقال مولى العبد انما اشترت  
 اياك مالهنا قال ابي ابراهيم انه لم يفرق ماله من اموال المالك لم يفرق فخرج العتق والعتق بالرواية  
 ايضا لا بد ان لا تصف الميراث بالعتق ذكره في الشرح والفاشي واما ثانيا فلان العتق في  
 من حيث ان رد العبد الى مواده وتام حصول الشراء وعدم اليقين بالمعاني لا وجه له وكذا لا وجه  
 في حق الميراث لانهما لا يمتنع العتق والاشهاد بالمناقص لرد العبد رقا ووجه الشبهة في العتق  
 لا ماله بانه قال تصارفت الدعوى المتكافئة فخرجت الى اصاله بقا على ما كانه قال ولا يبيح  
 قولهم مقتدر مولى العتق على الف لان دعوى العتق هي مشتركة بين مختلفين متكافئين  
 متساويين فاعرف **قوله** هذا فاختلف المأذون في هذه المسئلة فقل ان اريد في القول قول سيد  
 المادون لان حاصل الجمع ما يرد عليه له وقوله مخرج غيرنا فخرج حقه فالعتق باطل واختاره  
 في رواية ابنه وحمل الرواية على اصل البيع وفيه نظر لانه ينافي منطوق من قول العتق ادخلنا  
 وقال في هذا بيع قول المادون في الشراء والعتق لان قول موقوفه ولو لم يصر العتق في  
 نظر اهل الاول فلا نه لم يصر على اطلاقه بل اذ لم يصر للمولى الاذن في قولي قال الفير اما حصول  
 تسليم الاذن في ذلك فلا واما الثاني فلان قول المادون ليس مقبولا مطلقا بل يقتضي الخلاء  
 من كل ما يورثه او يورثه من غيره واما في اخرج ما يرد عن مكيديون فلا بل العبد يرد  
 واقره عليه غير مقبول الا مع تصديق عتقه كان او غيره وخرج فالتحقيق ان المولى ان لم ياذن  
 في قولي قال العتق فالقول قول المادون لكونه اصيب ماذونا له في الموكل وان لم يصر ذلك فالقول قول

نعم

والمال

والمال له هذا كله مع عدم اليقين لاجل المشتراين اجماع حصول اليقين فاما في الميراث فالحكم له واما  
 كل واحد فقال مع في القواعد ان هذا بينة ذي اليد فالحكم له الاول ان يفتق به الميراث المأذون ان  
 لم يرج صاحب اليد فالا فاقرب ترجيح عليه الرابع فلا يفتق في البيع مع احتمال تيقن بنية مولى كاس  
 الادعاء ما ينافي في الاصل وهو العتق وهو يكون بينة واقعة على ما لم يفتق عليه باقي البيات من حيث  
 العتق مع دفع قرائن **قوله** اذا اشترى عبدا فخرج اليه ابيع عن يمينه لاجلها فاقرب واحد  
 قبل في مصف القرائن من جرح غير والا كان لا يفسد المصفي في الرواية ضعف ويناسب الاصل  
 ان يفتق الا في مطالب عبد العتق في بيع المسئلة وبعد الفاضل واما على ما كانه في رواية  
 على رواية غير من مسلمة عن ابي ابراهيم المصنفين لذكر ومنع ذلك ان ادريس اما اولادها جبروا  
 واما ثانيا فلما قالها اصول المذهب لا يبيع محبولا واما الثالث لان ارجاع نصف الثمن لا وجه  
 له لان البيع ان كان هو الا في ماله لانه لا يبيع في بيعه فلو كان الباقي بينهما فخرج قال  
 واما اورد في كتاب الميراث او رجع منه في كتاب المسئلة واما في كتاب المسئلة في الرواية لان في رواية  
 ان جبريل وفيه كلام ولا يخرط فخرجها كما قال ابن ادريس وحكمه بغير ان يتألف لانه مقبول في  
 ولذا احتج ابن ادريس بغيره على ما لا يري الا انه قيل انها لا يكون مورد العتق ولو لم يكن الصقود  
 عليه فلا ضمان وحقق المصنفين وغيره في المسئلة بانه استوى عند موصوف في الزمة وخرج  
 اليه ابيع عن يمينه لاجلها فاقرب واحد على ثانيا وفيما في القيمة ومطابقا للوصف والقيمة  
 مما وعد ضمان الميراث في هذا لانه لا يرد على الميراث الميراث في قوله الميراث فانه من ضمان  
 وقال بعض المصنفين في ان يقول ان البيع لم يخرجه عن يمينه عن يمينه من يمينه  
 ولا الزواجة تدل عليه بل يجوز عند موصوف كما قلناه في البيع ابيع عن يمينه لاجلها  
 ان يكون واما في نفس العتق وكذا في نفس الميراث في الميراث في العقد في نفس الميراث  
 واحد هاهنا العتق وكذا انما اذا روي في هاهنا مخرج حقه فيه فذلك كما ذكرنا في واحد هاهنا  
 لا يصح واذ لم يصر العتق ان الميراث في نفسها مع ان يرد ابيع نصف الثمن على الميراث فيكون  
 العبد الموصوف في هاهنا مخرجين وكذا لا في هاهنا في الاذن في بيع العتق في بيع العتق  
 فان كان اختياره للاذن في بيعه والموجود ابيع وان كان اختياره في الميراث في قوله الميراث في  
 ابيع وخرج لا يخرجه الا في ابيع العتق او الميراث في قوله الميراث في بيعه مطلقا في الميراث في  
 قوله مولى ابي ابراهيم ابي ابراهيم فانه انما يملكه في بيعه باع في ابيع في قوله مولى ابي

هذه

منع















والصحة في كل ما ذكره من النسخة

عن صوابه قال رأت على باب الخبيث مكتوباً بالصود بعشرة والعرض بمائة عشر وعلى ذلك باب العرض بعشرة  
معرض دأماً والصود منقطع وخيل عتدي وقتاً آخر وهو ان العرض اعم نفعاً لان كثرة ما يرضى قبول  
العرض ولا تسهل الصدقة وانما لا تكون الحج والفقير الصدقة غالباً لا تكون كالنفع اذ لا يكون  
في الحدث ان العرض مريض بزيادة الصدقة مرة وهو خلوها فاعلم قلت يكون العرض رضا على الخاصة كالصدقة  
على الاوصياء والعلماء والاصوات فان لاوى باربعة وعشرين في الدنيا صريحاً والثالث في الدنيا كالماء في الواتية  
فولست وحب لا تقصير على العوض والوسط النفع ولو زيادة الوصف حرم بسبب العوض الكامل من زيادة  
سوى كانه عيب او صفة اما المعنى فلا مالاً يابعد من حيث الصدقة فالعرض القرض او اجر نفعاً وقال  
اذا جاز العرض نفعاً فهو رباها مسألي اذا جعل القرض شرطاً في النفع او ضمنه ولا يستعمل على زيادة  
لحرام امتناع الطالبة فتردد في ذلك بعضه نقضاً لغيره والعلامة قولان بغيره لوسط عليه رضا الدين  
اخيراً وكقوله اوسعاً او اجازة بدون عوض لفضل والصدق وقته ذلك كلام واحتجاج من قبله في  
ذكره من المولود قال الشيخ في بابه والحق في جوابه لفظ الصالح من الكفر والعذر من الخديعة  
يخفى بوجهه انما يعقوب بن سعيد عن من قال الرجل يقرض الرجل درهم العبد فيأخذ منه الدرهم الطاهر حبيبه  
لطلب نفسه منه قال لا بأس به وذكر ابن ابي عمير وقتاً من قوله اية الخلق في الصدقة على انكم اذا اقرضت  
الدرهم فخر انك جرمنا فلو باس ان لم يكن سكرامه ولا لغيره من اية من جعل القول بها اذ يشهدنا ذكر  
الشرط وكذا في رد اسمه عن غيره من القرض ما جاز نفعاً بانه قول على الصدقة به واستطاع الكفاية في  
نقصه وجرى عنها قال الشيخ في بابه والحق في بابه لا يولى اذ لا يولى من يرضى عن الاقرض ولا يولى  
وقال الصدوق في مقصده لغيره من الناس رواه محمد بن عيسى عن جعفر بن الرضائي عن الاقرض لا يولى  
صدقة اقرضت من غير القرض من الزاوية ولا يكون ذلك في الصدقة ولا في القرض او القرض قال الشيخ في بابه  
القرض وفيه نظر لان الثابت في الصدقة في الشيء للشيء ولا يملك الصدقة الا في الصدقة ولا في الصدقة  
عدداً هذا بشرط ان لا يبقاوت ومع اتفاق فلا يرضى من القرض ولا في الصدقة ولا في الصدقة  
بالفرض خالف الصدقة في ذلك وقال في ذلك لا يملك الصدقة وهو ان ابا عبد الله لا يكون للملك  
مسروطة ولا لزوم الدور الحال ويظهر على القول ان لا يملك الصدقة من الصدقة وكانت موجودة على  
الشيء في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء  
الشيء في الشيء وفيه نظر ان لا يملك الصدقة في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء  
ولا في الشيء في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء

القرض

فيه نظر منها من انما يملك الصدقة في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء  
وحيث القول في الصدقة لا يملك الصدقة في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء  
ما جعله في الصدقة لا يملك الصدقة في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء والقرض في الشيء  
هذه المسئلة قولك وضع اليها من قبل من صدق فيه حال البيع ولا يملك له صدق في ذلك ولا يملك  
اذا لم يملك له فارتاد صدقه الى الحاكم فان قطع على ان لا يملك له كان لا يملك له كان لا يملك له كان لا يملك له  
عونه وعدم وادية يكون للامام اما اذا انتهى العلم بذكر الصدقة الى حق ظهر جرمه او ضمير وارثه قوله  
ولا يصح المضاربة بالدين ان الدين لا يصح للمضاربة بعد فسخه حصل الصدق يكون صاحبه كله وماله  
للمضاربة يجب ان يكون عتداً لغيره احكام المضاربة من استأجر لها او كونه امانة لا يضمن للاسقاط وتزويط او  
غير ذلك يصدر في دليل هكذا لا شيء من الدين من وجهه مع ما لا يملك وكل مال مضاربة في نفسه لما لا يملك  
فلا شيء من الدين على مضاربة قوله لو اسلم الذي قبل بيعه قبل تولاه عنه وهو موصوف لا يملك  
الفاعل به ان السبع قبل بيعه بانه ماله الذي يملكه ومن لم يرضه او خسر حياؤه في بيعه في بيعه  
نعم روى في بيعه رواية مطلقه في ذلك على ما قلناه في العمل بها باطل لانه لا يجب ان يرضى القرض في  
الذي يملكه ولا يملكه ولا يملكه كان لا يملكه ولا يملكه كان لا يملكه ولا يملكه كان لا يملكه  
وان كان الثاني جاز له بيعه بغيره لكنه باطل ايها قوله لو كان في شيء من حياضها  
فيما حصل لهما وما في حياضها لما كانت العتمة على حقوق المالك لم يكن لغيره الدخول اثره الا  
لعدم نكاح ما في الزمة فلا يفسد فيقول انما زاد في الدخول في الدخول في الدخول في الدخول  
انها او على انه من اصل الدين او يعلق او يقول هذا قدر نصيبك فان كان لا يملكه فلا يملكه  
ذلك انك انما يملكه في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء  
الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء  
هذه وان لم يكن ان الشريك في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء  
لا يملك للواضع في الاتصال في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء  
وان كان الثالث فاما ان يقبضه كذلك في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء  
ما يرضى على المدحون مقابلته ولا يكون معناه في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء  
ما يرضى وان يقبضه على له في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء  
وان لم يكن كان معناه على ان يملك الدخول في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء في الشيء



















[illegible]

على الاول وقوله الخال عليه على الثاني قال الشيخ ع ط م انما يقع الخواله بكونه الاصل لا بما لا يقتل كما يقتل  
والقوان اذ اصاب في القدم بالفرس اثنان فثبت بالخيار جاز كارس الموصوفه وقال ابن السكيت ومع ذلك يصح ان  
له واثنان معته وهو لو لم يولد معلوماً ما تأتاني الهمه فاما القول **ج** فانه لو ثبت ان الذي للمعان حشا  
توقفاً وصحة ثبت له لواله خطا اقل من خطا في واحد من شرايع مع انه لا يظهر من مقتضى انه لم يولد من غير ولد  
لا لعب على الخال عليه او اصيل عليه وهو احد موالي السبع في ذلك قال في موضع اخر منه بالجملة واثنان معته  
لا ما له ولا وارث له يجب على البري عيني من عده من مخالف ابي اقول في المراسطه ان كان له ولد من غير ولد  
لانه لم يولد في فرع العقد عوضه وان لم يولد له ولد فليس الاول يعرفه على انه فتيه بل هو على الله ومنه  
انما القاد والمقتل ويدهما ساقا سوط السبع في ذلك قال في المراسطه ان كان له ولد من غير ولد  
لا في قوله في فرع العقد عوضه ولا في فرع الاختصاص العاومه ونعمه القاضي في قوله وذلك قال الشيخ  
في المراسطه في قوله في فرع السبع عن ذلك وهو انما اعتد احد من السبع ولا يرتفع عليه عند ترتيب السبع  
معه قوله وسوط على الله واما ما يقتصر بعض على في قوله في فرع الاول فهو انما هو نور  
السبع عليه السبع باه لا يولد له غيره مع عدم رجوع الخال عليه وكذا انما في قوله في فرع السبع مع عدم  
الرجوع في سوط الاصل وسواء ما يقع لولده وانما في قوله في فرع السبع في قوله في فرع السبع  
لوا بغير ولد وصاحبه فكذلك الخال له لعدم التعارف قال ولا يقتضي جاز مصر امتياز لولده كما قاله الامام  
الاول الملقب ان يقول ان اعتبرنا سوط ختمه وقلنا له مثل ما عليه ولا سوط رضاه فقلنا ان الشخص  
سبعة وبنيه واما اذا لم يولد له سوط السبع او كانت له لواله بالخالف فلا يولد له منه قطعا انما في قوله في فرع  
عالميا وقال في قوله لا يولد ولا يولد له ولا يرجع الخال على الخال وهو امر الخال عليه اكثر عاين على هذا  
سوى فخص من لولده ساق الاول قال سلاوان اخبرني ان الخواله في قوله في فرع السبع وان لم يولد له الخواله  
الاول لولده لزم العقد وعدم اسوط الغرض فلا يرجع عن الامتنان الى السبع وليس هو **د** وبغير الجواب  
لم يولد له الخال وفي رواية انه لم يولد له الخواله في قوله في فرع السبع **هـ** اذ انه ذكرها السبع واكتفى بطريق حسن الى ذلك  
عليه انما الرجل يولد الخال ما كان له في رجل اخر فصول الى استال ومن من على عكس قال اذ البراءة فليس له ولد  
عليه وان لم يولد له ان رجوع على ابيه اياه وقيل يجوز السبع في قوله في فرع السبع وان لم يولد له الخواله  
وقال ابن ابي عمير في قوله في فرع السبع في قوله في فرع السبع وان لم يولد له الخواله وان لم يولد له الخواله  
انما ان يكون قبل الامعان من ختمه اهل او غير ذلك ولا يولد له الخواله اذ ليس في ختمه رجل في شخص  
عليه به والثاني يستعمل في سوط الاصل لان ذلك من طلقه ولا صلاحه الى ابراهيم ولا لولده فلو كان







































[illegible]

کتابخانه

[illegible]

531























[illegible][illegible]



























وفي الثاني بقوله **اذا اطلق الاولاد** وادلاء الاولاد استوك المذكور والاثبات بالتوهم عند كسر الاحكام لا  
 عدم الفصل وقال ابن كثير المذكور في حقه لا يثبت كالاولاد على الاول كالحصية ولا فرق **اذا اوقف** على الاولاد  
 او المستوفى لم يدخل تحت قطيعة اما لو قال على البنين او البنات فثبت لعدم الاحتفال ولا فرق بين الموقوف في نفسه  
 من احد الطرفين **فان لم يسم** والاسم من الموقوف الى جميع السور في بعض الماخر من بعض النسخ لا يسم لاسم المستوفى  
 واسم المستوفى من وجه التبع وهذا مما لا يحوز العمل اليه بل يحوز العمل في بعض النسخ **اذا اوقف** على الاولاد  
 واداء الى المرح وجوز المستحق الموقوف العمل ويحوز من غيره ولا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 كما لا يمان في الوقف العام المستحق العمل في المرحاة **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 على العمل بمكلم **فان لم يسم** لا يحوز اخراج الوقف عن مظهره لا يسمه الا ان يقع خلفه جود على من لم يسم لا يمان  
**اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 او صفة للمارة به وكذا في غير ذلك **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 مطلقا سوى جزاء ولا سوى وقع فقهه ما يراه ولا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 وقال الشافعي حوزا لغيره اذا اوقف على المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 داهية الى سوء واستحواروا المستحق من ماله على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 فقهه لا يختلف ما يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 وفصل الثاني في الوقف وان باه به فقهه ان كان مؤثرا لا يجوز ايجال وان كان حقيقيا جازيعة بالشروط  
 كونه واستحواروا المستحق من ماله على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 على عدم التماسد وان لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 لا يجوز المحسوس علم السبع لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 ليقام على حكمه لخاص او وادته **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 ومعنوم اوقف وعدم اخضاعهم بمكلم **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 اذا اوقف على المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 كمال **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 فان اوقف على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 الخاف **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 او يسم الى ايقاف سبعة الطاهر الثاني **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 جازيعة وان لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان

فيها

هو

لزم عدم خلاف ابن كثير **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 على العكس جاز **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 عا كما مثل ان يسم على المسكين جاز له الانتفاع به لا خلاف لانه يعود الى العمل لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
**اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 بالخراج او كان في واحد عليه وكان ما يوقف فيه غير مضمون به احد بل عام كالمحرم جاز له ان يعمل فيه  
 وان مكل عند المصالحه منه وكذا له الاكل مع العنا **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 له الانتفاع بما وضعه على حال لانه لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 يعود اليه بخلاف قول الشيخ **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 حكمه بطلب ما اوقف وعنه منه سوا خلافا في بعض النسخ فلا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 معهم **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 وقف الا ان على نفسه سوى حضوره او ادرجه في العام **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 عن هذا الفكر ثبت شيئا من السكنى وفي مستغنى من السكان وحصى بالدار والبيت فان لم يسم من المرحاة لا يمان  
 في حصوله صدق معنوم **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 لكل من يسم في حق بيتا من صورته **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
**اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 ولغيره كمال **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 من نفس المرحاة على المرحاة **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 مصنف على ما اوقف **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 ولغيره كمال **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 بل يرجع اليه والى زوجته غير العقب الا بعد المعلق به ذلك **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 بقا المالك كما قلنا **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 غير له ولعقبه فاما في الذي يعقبه الا رجح الى الذي اعطاه فانه اعطاه عطا نفسه الموارث **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 وفي مقتضى الايجاب والقول والعقب **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 مقتضى اثنين وصورة الايجاب مقدم والقول قبلت **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان  
 لزم العقد ولا البيع لزم **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان **اذا اوقف** على من لم يسم من المرحاة لا يمان



























































1000

[illegible]

قبحه واليه راجع الامانة مستغفرا  
 من صفاته العظم قدس سنة الف وواحدة  
 وهو سيدنا الطاهر والرحمن والصلوة  
 وبرك ذلك عليه العالمين  
 كرمه الله تعالى عليه ولوالديه  
 والسلامة والحمد لله رب العالمين







[illegible]

الفصل الثاني في كون نكاحها مطلقا والاخرى هو ضمنه وكون قد دخل فانكح ليحيته **المطلب الثاني**  
 ولم يدخل فانكح ليحيته **باب** ان يكونا مطلقين ودخل مع تقدم تاريخ بديته فانكح ليحيته وهو على خلاف  
 الاصل لان مقتضى انما عن سقوطه من غير السابغ كمن انقضت الروايات عليه **باب** المسئلة خالفها ولم يدخل  
 فانكح ليحيته **باب** ان تقدم تاريخ بديتها وكون قد دخل فانكح ليحيته **باب** المطلق خالفها ولم يدخل فانكح  
 ليحيته **باب** اقترانه لم يدخل فانكح ليحيته وهذا سبب **باب** المطلق لا يضر حتى اذا عده لانها قد اختلفت  
 القساق فلو اختلفا قد دخل فانكح ليحيته **باب** لان العقد في الصور المذكورة سواء كانت  
 لم ينجح الى الهوى قطعا واذا كان العقد عتسابقا التي ينجح فكل تحت مع ذكرها الهوى ام لا فكل  
 يكون ذلك خلافا لاصل وهو مقتضى الهوى فكل العقد لعدم استمراله وكونه المقتضى له استمراله  
 اذ لم يمتد حتى السبب حصره وهو ما على **باب** هل يفتقر المالك في الصورة المذكورة الى ان المالك او المالك  
 استكمل مقترعة التواعد من امة على خلاف الاصل مقتضى مباح علم ومن ثمة في الصور وهو كل  
 لا ينجح بغيره في النكاح ولا يدخل الاختيار في الحكم بل يقتضي عدم التعديل لانه انما سريعتة قوله **باب** ولو كان  
 لرجل عتساق في تزوجه واحده ولم يمتد حتى عتساقا في العقد وعقبا في القول قوله لا يضر عليه في حياته  
 البتة بل يقتصر على العقد ان كان الزوج راضين وان لم يكن راضين فاعتقد **باب** اصل هذه المسئلة ودفعها  
 عن قساق في السبع **باب** في مذهبها وبغيره انما في قوله اوله في النكاح وهو في ذلك ولا حكم سلطان  
 العقد وان راضين الزوج لان اختيار الملقوق عليها سبغ في العقد وهو مقتضى راضين وانما في ذلك  
 لراية الزوج في عقد العتساق وعدم العتساق وانما في ذلك في قوله في العقد والعقل في قوله **باب**  
 لا يضر **باب** ان الزوج لم يرضين ومن عتساقا واصل من غير انما راضين بغيره واذا اولى لا يضر  
 من قبل قوله لانه قد فصل علم فيها وكل في خلاف خلافا لانه لم يرضين الزوج اذ راضين لم يرضين  
 كان العقد باطلا لعدم التعديل واختلافه **باب** او لعدم التوكيد **باب** او لم يرضين الزوج **باب** او لم يرضين  
 التي اخرها **باب** او لم يرضين **باب** او لم يرضين **باب** او لم يرضين **باب** او لم يرضين **باب** او لم يرضين  
 فان قصص في مذهبها ولذا فاحصل مصلحا سبغا ولا فالحكم في مذهبها **باب** او لم يرضين **باب** او لم يرضين  
 البتة **باب** او لم يرضين **باب** او لم يرضين **باب** او لم يرضين **باب** او لم يرضين **باب** او لم يرضين  
 ثم نضع ثم عشر ثم يرضين ثم دفع ثم علم فتمت في ذلك ثم عتساق فالتعد لان عتساقا في ذلك  
 من الفعل وهو الزيادة في المبالغة في السبع واسم اخرها والعن واسم اولها والبعض ايضا من جعلت  
 والزوج من قولهم شربوا النبي واسم اسود وباقية البين ويسمى على ما دفع لكونه الزاخر في ذلك



























































[illegible][illegible]



24

[illegible]

نظام المجمع







































ف في العقبه قولاً واحداً ولم  
يذكره في ما وصف جعله

ان القبح بالمعيب



[illegible]

١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩











[illegible][illegible]











انما دخل فيها وادى الى التزويج ان لم يوافقها او مكنته او اقامته البينة وانما قبلت من دون ذلك  
 كما قلنا انما قبلت من غير المهر واستحسنه **قوله** نقل الشيخ عن ابي ابيان قال انما قبلت من غير المهر  
 في ذلك والوجه انما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 فيها اي يثبت ويثبت انما قبلت المهر واستحسنه الشيخ ذلك وقال لا يثبت في ذلك ما قلناه لا يثبت  
 الوجه انما قبلت المهر من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 ما قلنا انما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 عليه وانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 استحسنه المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 وانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 او كان ذلك لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 قال قلت له رجل تزوج المرأة فزوجها قبل ان يزوجها  
 وسئل هو هل ايتى بمقولتها قال قلت له فقال لا يصح  
 يزوج المهر وانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 فلو لم يكن له ذلك لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 يولي الظاهر من ذلك لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 فلو لم يكن له ذلك لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 او كان ذلك لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 يا سالم عدم الوقاع واصالة المرأة من كمال المهر فلو كان ذلك لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 للذكر من غير ذلك لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 قول الشيخين وانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 لانها لو لم تزوج من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 وانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 والشك وعلى تقدير تسليم كونه محررا لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 والوجه انما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 من الزنا فانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 لو لم يوافقها او مكنته او اقامته البينة وانما قبلت من دون ذلك

كذلك الا وادى الى التزويج ان لم يوافقها او مكنته او اقامته البينة وانما قبلت من دون ذلك  
 هل به فلا شك في لزوم مهره وانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 على التزويج فقال الزوج هو مهره وانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 العدة في صورة التزويج لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 انما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 فانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 فانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 او كانت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 والمهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 تزوج من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 وانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 كونه من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 لانها لو لم تزوج من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 او كان ذلك لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 يا سالم عدم الوقاع واصالة المرأة من كمال المهر فلو كان ذلك لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 للذكر من غير ذلك لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 قول الشيخين وانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 لانها لو لم تزوج من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 وانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 والشك وعلى تقدير تسليم كونه محررا لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 والوجه انما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 من الزنا فانما قبلت من غير المهر لان المهر كماله اذا ادى المستتر ان المهر لا  
 لو لم يوافقها او مكنته او اقامته البينة وانما قبلت من دون ذلك















































واما المطلاق ان يقول لها قبل عنك وتقول لا فاما حبس انت طالق وسبب على ذلك وجعل على ذلك  
 العلامة ان اهل البحر كما يشق الاسود فله ان يطلق المطلق بين رجلين فان قضيه للمهر فلا حكم  
 في حبس على طلق **قوله** لا فاما حبس انت طالق وسبب على ذلك وجعل على ذلك وجعل على ذلك  
 في حبس المطلق لما تقدم وروى في الزمان **قوله** لا فاما حبس انت طالق وسبب على ذلك وجعل على ذلك  
 ثم المطلق من طلق لها عنك او تقول لها انت طالق **قوله** لا فاما حبس انت طالق وسبب على ذلك وجعل على ذلك  
 للمطلاق بل الاعتداد بمقتضى المطلق ولا يخرج ان تقول لها طلقك فاعيدى والفرقان **قوله** لا فاما حبس  
 المطلق اما الاول لعدم الدليل على هذا الفعل ولا العمل به وهو اما ثانيا طلاق الامرات وقيل لا  
 في انشاء اخر وهو موجود في كلام العرب فلا بد من حمل الرواية على مقتضى المطلق كما قال الشيخ لان اعتبار  
 معقول له ولا يرد المصطلح من ذلك فقام المذهب في مقتضى المطلق فان لم يبق في قولنا اعتد على  
 فالمراد بالاعتداد كاشف عن لزوم حكم المطلق فلا يكون هو ولا لزوم الرواية **قوله** لا فاما حبس  
 في حبس خوارق عن غير العرب وسواء ان يحرمه وحمل مستند وجازية حصص عن ابي عبد الله **قوله** لا فاما حبس  
 فكل لسان في خلافة وقال القاضي فينا في ادبنا وهو انما هو المقتضى في المقتضى فان حبس بالطلاق  
 ذلك خلافا للاجتماع للطلاق في مقتضى **قوله** لا فاما حبس انت طالق وسبب على ذلك وجعل على ذلك  
 والطلاق المقتضى **قوله** لا فاما حبس انت طالق وسبب على ذلك وجعل على ذلك **قوله** لا فاما حبس  
 بوجوه التماسي صحيحا قال سياتي في محله في المقتضى **قوله** لا فاما حبس انت طالق وسبب على ذلك وجعل على ذلك  
 عندك يقتضيه كون ذلك مطلقا او عتق فقل لا يكون خلافا ولا يخفى على من علق قلبه على المذهب  
 وهو يبرئ المطلق او العتق ويكون ذلك بالاخذ والتمسك ويكون عتاق على هذا **قوله** لا فاما حبس  
 في قوله في المذهب **قوله** لا فاما حبس انت طالق وسبب على ذلك وجعل على ذلك **قوله** لا فاما حبس  
 ومنه ومن عدم ان يخرج حلاله من سوا الغيبية فلا يصح وقوعه في حبس حلاله **قوله** لا فاما حبس  
 علق الاحكام على العباد والكتب بربيت عتق وان اقامت فاني بها فلا يبعد عما قرع الشان  
 لا اعتد وان اقام فاني لا يرد والاشهاد والاشهاد والاشهاد **قوله** لا فاما حبس  
 قال قلت لابي جعفر ع رجل كتب لطلاق امراته او عتق غلامه ثم بدله فجاءه فقلت له فقلت له فقلت له  
 حتى يتكلم **قوله** لا فاما حبس انت طالق وسبب على ذلك وجعل على ذلك **قوله** لا فاما حبس  
 ويكون او في قوله او عتقه يبرئ للعصاة لا المحض ويكون قوله ويكون عتاق على هذا **قوله** لا فاما حبس  
 في المهر كما يلقى عن كذا حديث المهر كما رواه حقه كان اذا دخل المهر من مضافه من المهر  
 لا يكون فريدا لعدم المطلاق **قوله** لا فاما حبس انت طالق وسبب على ذلك وجعل على ذلك

[illegible]



ترتيب اقره عليه وان لم يجرى دليل الاثر المعلق عليه وان جعل الحق سبباً فانفساً وقوة المعلق عليه لم يكن  
ان لا يقع الطلاق حال الرجوع عن المعلق بانفسه سبباً وانتم لا تقولون به ان قلت هو هذا سبباً  
الا لعل فانه منكم وقوع الطلاق سوى وقع المعلق على ولا يجوز على ولا وانتم لا تقولون به قلت اذ  
لا يلزم من اذ المعلق على الطلاق عند انحلال سبب التام ولا يحصل ذلك عند رجوع عن المعلق ولا في زمان  
وجود المعلق عليه لان العبد المعلق على شيء محقق تام وهو من زوى وقع العقد لا بعد ان كان كاف دون الفعل  
واما انتم حينئذ لم تكن لانكم لا تصرون عند حث فتم ان الطلاق الصريح لا يحتاج الى بقاء الطلاق وانما العقد  
واحد فانه يفتن في العقد مع عدم اعيان قلنا اعتبر معلوم في امر العقود ولا  
شرطاً ولو لم يكن لا يجب ان يكون سبباً او غير ذلك هذا وقت فوايد المرد لا يخلو ما يجوز  
وقوعه وعدم وقوعه عادة لقوله انما خرجت من المرافات طالق والمرد بانفسه طالع وقوله عادة لقوله  
انما يجب ان يكون طالق ولا حال بوجع الطلاق مع العيني ولما عدنا لا يلزم من عدم حواجز المعلق  
حواجز العقيل فلو قال المعلق ان دخلت الدار فخرج المهر في ان وقع لانه ليس بغيره فبطلان  
الدار فعلق قوله ان دخلت كبر المهر في فمعه على ان شاء الله لان الاستيفاء المستترة في المهر في فمعه  
لا يخرج عن اوصاف المهر بما في الاقرار وفي المهر المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله  
انما اجماعاً بشأن الاستيفاء المستترة لا يدخل الا في المهر بل يجب ان لا يوصف المهر في كماله  
فقولهم انما اجماعاً انما لا يلزم من المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله  
الاستيفاء المستترة في المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله  
والعذر في الاقرار قاله المصنف نقول معقود البيع الاول والاول الطلاق والعنى بالاتفاق بالمتصل  
الا بغيره او لم يجرى له كان الاستيفاء بالطلاق والعنى حاصلي وهو طاعة ما عطف ومعتقود منقول المهر  
انما يوقف حكم الطلاق والعنى وبطلان مع فلا يبقى للمرجع مع محتمل المكان قلت لا يحسن في حقيقته  
البيع انما يقول انما استيفاء في حقه الطلاق والعنى على وجهه ولا يلزم من المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله  
الاحتجاب والاحتجاب على عدم وقوعها كما هي على المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله  
عن بقاء وقوله حينئذ من ما جاز له المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله  
وليس من غير ان السوابك كل الحق هو ان يقول الاستيفاء المستترة في المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله  
ما قاله ولا يلزم من المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله  
وبقائه من قولهم على ما جاز له المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله ولا يلزم من المهر في كماله

الفرد

7.

[illegible]

10



























2

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



































[illegible][illegible]



[illegible][illegible]















[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



























[illegible][illegible]



















[illegible][illegible]







[illegible][illegible]



[illegible][illegible]























[illegible]

1. *Phlox subulata*  
 2. *Phlox subulata*  
 3. *Phlox subulata*  
 4. *Phlox subulata*  
 5. *Phlox subulata*  
 6. *Phlox subulata*  
 7. *Phlox subulata*  
 8. *Phlox subulata*  
 9. *Phlox subulata*  
 10. *Phlox subulata*  
 11. *Phlox subulata*  
 12. *Phlox subulata*  
 13. *Phlox subulata*  
 14. *Phlox subulata*  
 15. *Phlox subulata*  
 16. *Phlox subulata*  
 17. *Phlox subulata*  
 18. *Phlox subulata*  
 19. *Phlox subulata*  
 20. *Phlox subulata*  
 21. *Phlox subulata*  
 22. *Phlox subulata*  
 23. *Phlox subulata*  
 24. *Phlox subulata*  
 25. *Phlox subulata*  
 26. *Phlox subulata*  
 27. *Phlox subulata*  
 28. *Phlox subulata*  
 29. *Phlox subulata*  
 30. *Phlox subulata*  
 31. *Phlox subulata*  
 32. *Phlox subulata*  
 33. *Phlox subulata*  
 34. *Phlox subulata*  
 35. *Phlox subulata*  
 36. *Phlox subulata*  
 37. *Phlox subulata*  
 38. *Phlox subulata*  
 39. *Phlox subulata*  
 40. *Phlox subulata*  
 41. *Phlox subulata*  
 42. *Phlox subulata*  
 43. *Phlox subulata*  
 44. *Phlox subulata*  
 45. *Phlox subulata*  
 46. *Phlox subulata*  
 47. *Phlox subulata*  
 48. *Phlox subulata*  
 49. *Phlox subulata*  
 50. *Phlox subulata*  
 51. *Phlox subulata*  
 52. *Phlox subulata*  
 53. *Phlox subulata*  
 54. *Phlox subulata*  
 55. *Phlox subulata*  
 56. *Phlox subulata*  
 57. *Phlox subulata*  
 58. *Phlox subulata*  
 59. *Phlox subulata*  
 60. *Phlox subulata*  
 61. *Phlox subulata*  
 62. *Phlox subulata*  
 63. *Phlox subulata*  
 64. *Phlox subulata*  
 65. *Phlox subulata*  
 66. *Phlox subulata*  
 67. *Phlox subulata*  
 68. *Phlox subulata*  
 69. *Phlox subulata*  
 70. *Phlox subulata*  
 71. *Phlox subulata*  
 72. *Phlox subulata*  
 73. *Phlox subulata*  
 74. *Phlox subulata*  
 75. *Phlox subulata*  
 76. *Phlox subulata*  
 77. *Phlox subulata*  
 78. *Phlox subulata*  
 79. *Phlox subulata*  
 80. *Phlox subulata*  
 81. *Phlox subulata*  
 82. *Phlox subulata*  
 83. *Phlox subulata*  
 84. *Phlox subulata*  
 85. *Phlox subulata*  
 86. *Phlox subulata*  
 87. *Phlox subulata*  
 88. *Phlox subulata*  
 89. *Phlox subulata*  
 90. *Phlox subulata*  
 91. *Phlox subulata*  
 92. *Phlox subulata*  
 93. *Phlox subulata*  
 94. *Phlox subulata*  
 95. *Phlox subulata*  
 96. *Phlox subulata*  
 97. *Phlox subulata*  
 98. *Phlox subulata*  
 99. *Phlox subulata*  
 100. *Phlox subulata*

لا ينفك عنهم الا نسب ط فان شاع مشيها فالجميع اتوا - وضعت جنسها لما ضبط الفقد بالسفر وان  
 صحت الماشية في هذه اذ لا يقول لها حرة الترسات وهو بها لما ورد الله الى حريته في  
 الجميع فلا يسهل من رجل يروج امرأة على بيت في ذلك وله في كل امر وشرا فلا يسهل له الا  
 من السرايا عليها وفي الاستدلال بها الحوت فطرحوا ان يكون في السرايا كثرة السرايا  
 انما انما انما هو طويها مع طويها مع صاحب الطوق لم يثبت في قوله وقوله وقوله وقوله  
 عليه السلام لا يفرق بين السرايا والاشياء وقوله لا يفرق بين السرايا والاشياء وقوله لا يفرق بين السرايا والاشياء  
 ما يثبت ان فان السرايا واحد وانهم ان كان اكثر واحد وانهم ان كان اكثر واحد وانهم ان كان اكثر واحد  
 ما ذكره في وجود السبب وهو طويها من حرة في الفاصل وما تقدم من ذلك فلهذا وانما وانما وانما  
 في قوله ما كان من ولا يفرق بين السرايا وهو السرايا وقوله ولا يفرق بين السرايا وهو السرايا  
 السرايا والجميع حرة في الفاصل مع الفاصل هذا ايضا صحيح علمه الا حرة في الفاصل هذا ايضا صحيح علمه  
 منقول من حرة من حرة في الفاصل مع الفاصل هذا ايضا صحيح علمه الا حرة في الفاصل هذا ايضا صحيح علمه  
 في قوله لا يفرق بين السرايا والاشياء وقوله لا يفرق بين السرايا والاشياء وقوله لا يفرق بين السرايا والاشياء  
 السرايا والجميع حرة في الفاصل مع الفاصل هذا ايضا صحيح علمه الا حرة في الفاصل هذا ايضا صحيح علمه  
 منقول من حرة من حرة في الفاصل مع الفاصل هذا ايضا صحيح علمه الا حرة في الفاصل هذا ايضا صحيح علمه  
 في قوله لا يفرق بين السرايا والاشياء وقوله لا يفرق بين السرايا والاشياء وقوله لا يفرق بين السرايا والاشياء  
 السرايا والجميع حرة في الفاصل مع الفاصل هذا ايضا صحيح علمه الا حرة في الفاصل هذا ايضا صحيح علمه  
 منقول من حرة من حرة في الفاصل مع الفاصل هذا ايضا صحيح علمه الا حرة في الفاصل هذا ايضا صحيح علمه

مردود فی الواقع







10

[illegible][illegible]







[illegible][illegible]



















[illegible][illegible][illegible][illegible]

مأولى والمأولى مع مؤلف







[illegible][illegible]

15



[illegible]

لا مال لهم  
لأنهم ليسوا  
بأهل الأرض  
ولا أهلها

22

[illegible]

Figure 1



























[illegible][illegible]































[illegible][illegible]

Figure 1

القبط



































[illegible][illegible]















[illegible][illegible]











[illegible]

فرستادہ

[illegible]











[illegible][illegible]











[illegible]

1951

[illegible][illegible]







[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



















في سلك الاعلى حدين  
ريارو عنى سلكها سطر



